هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
دائرة الافصاح

استمارة الإفصاح رقم (2)

استمارة خاصة بالإفصاح عن النتائج المرحلية للفترة المنتهية في 31 آذار 2019

أولاً: معلومات عامة عن الشركة:

اسم الشركـــة: مصرف فرنسبنك – سورية ش.م.م.ع.

النشاط الرئيسي للشركة: قبول الودائع وتوظيفها والقيام بجميع العمليات المالية والمصرفية وفق القوانين النافذة.

تاريخ إنشاء الشركة	تاريخ السجل التجاري	تاريخ المباشرة	تاريخ الإدراج في السوق
7 أيار 2008	13 تموز 2008	15 كانون الثاني 2009	5 كانون الثاني 2011

رأس المال المصرح به والمدفوع وعدد الأسهم المصدرة:

رأس المال المصرح به	رأس المال المدفوع	عدد الأسهم	عدد المساهمين في نهاية الفترة
5,250,000,000	5,250,000,000	52,500,000	761

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والجهات التي يمثلونها:

الرقم	الاسم	الصفة	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
1	أحمد سعيد الشهابي	رئيس مجلس الإدارة	نفسه	%3.00
2	غنطوس الجميّل	نائب رئيس مجلس الإدارة	نفسه	خبير
3	ثائر دريد اللحام	عضو	نفسه	%4.50
4	علي وهيب مرعي	عضو	نفسه	%0.7
5	وائل سليم شامي	عضو	نفسه	%0.19
6	وائل هشام حداد	عضو	نفسه	%0.19
7	أمين أبو مهيا	عضو	نفسه	خبير
8	عدنان إبراهيم الخوري	عضو	نفسه	*%0.04
9	كاتيا ريشا داغر مدوّر	عضو	نفسه	خبير

تم انتخاب مجلس الإدارة باجتماع الهيئة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 2019/05/20.

* تم بتاريخ 2019/06/18 استكمال نصاب الأسهم لتصبح نسبة التملك 0.10% لتحقيق شروط العضوية.

الرئيس التنفيذي (المدير العام)	نديم عزيز مجاعص
مدقق الحسابات	المحاسب القانوني فرزت العمادي
عنوان ورقم هاتف وفاكس الشركة وموقعها الالكتروني.	أبو رمانة – شارع المهدي بن بركة - بناء العتقي– طابق أرضي هاتف: 00963 11 3353030 - فاكس: 00963 11 3353037 البريد الإلكتروني: info@fransabank.sy

قيم السهم:

القيمة الاسمية	القيمة الدفترية	القيمة السوقية نهاية الفترة
100 ليرة سورية	406.41 ليرة سورية	347.43 ليرة سورية

فرنسبنك
سورية ش.م.م

هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
دائرة الافصاح

النتائج المرحلية المقارنة	بيانات الفترة الحالية		بيانات نهاية السنة السابقة		التغير %
مجموع الموجودات	118,568,768,052		118,743,958,815		(0.15)%
حقوق المساهمين	21,336,274,835		21,267,004,671		0.33%
	آخر ثلاثة أشهر	بيانات ربع سنوية	نفس الفترة من السنة السابقة		
صافي الإيرادات	664,559,529	664,559,529	467,523,783	467,523,783	42.14%
صافي الربح قبل الضريبة	201,267,983	201,267,983	4,098,600	4,098,600	4810.65%
مخصص ضريبة الدخل	(131,997,819)	(131,997,819)	-	-	(100)%
حقوق الأقلية في الأرباح	-	-	-	-	-
صافي الدخل	69,270,164	69,270,164	4,098,600	4,098,600	1590.09%
ربح السهم*	1.32	1.32	0.08	0.08	1590.09%

* تم احتساب ربحية السهم بناءً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم والبالغ (52,500,00) آذار 2018 و (52,500,000) آذار 2019.
- صافي الإيرادات يمثل رقم المبيعات ويمثل إجمالي الدخل التشغيلي لدى المصارف وإجمالي الإيرادات لدى شركات التأمين.
- تتم مقارنة أرقام قائمة المركز المالي مع نهاية السنة السابقة وأرقام قائمة الدخل مع أرقام نفس الفترة من السنة السابقة.
- يحسب التغير كمايلي: {(رقم الفترة الحالية- رقم الفترة السابقة)/ رقم الفترة السابقة}*100

- **خلاصة عن نتائج أعمال الشركة:**
  - قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ولم يكن للمعيار الجديد أثر سلبي على المصرف كونه يتوافق مع السياسة التحفظية التي انتهجتها الإدارة تاريخياً.
  - ارتفع ايراد الدخل التشغيلي بنسبة 42.14% مقارنه بالفترة نفسها من العام الماضي وذلك ما يعكس جهود المصرف بتحقيق معدلات ربحية أعلى.
  - استمر المصرف بجذب ودائع الزبائن والمحافظة على حصته السوقية لناحية التسليف والحجم الكلّي.

تاريخ: 25 تموز 2019

توقيع المدير العام

نديم مجاعص

فرانسبنك
سورية ش.م.م

مصرف "فرنسبنك سورية"

شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

المعلومات المالية المرحلية الموجزة
وتقرير مراجعة معلومات مالية مرحلية
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩

مصرف "فرنسبنك سورية"

شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

المعلومات المالية المرحلية الموجزة

وتقرير مراجعة معلومات مالية مرحلية

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩

جدول المحتويات

	صفحة
تقرير مراجعة معلومات مالية مرحلية موجزة	١-٢
المعلومات المالية المرحلية الموجزة	
بيان الوضع المالي المرحلي الموجز	٣
بيان الدخل المرحلي الموجز	٤
بيان الدخل الشامل المرحلي الموجز	٥
بيان التغييرات في حقوق الملكية المرحلي الموجز	٦
بيان التدفقات النقدية المرحلي الموجز	٧-٨
إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة	٩-٧٣

جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

Association of Syrian
Certified Accountants

شهادة محاسب قانوني

إلى السادة المساهمين المحترمين

مصرف فرنسبنك سورية

شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

دمشق – سورية

لقد راجعنا بيان الوضع المالي المرحلي الموجز كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ لمصرف فرنسبنك سورية ش.م.م. عامة سورية وكلاً من بيانات الدخل المرحلي الموجز، الدخل الشامل المرحلي الموجز، التغييرات في حقوق الملكية المرحلي الموجز والتدفقات النقدية المرحلي الموجز لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى. تعد الإدارة مسؤولة عن إعداد المعلومات المالية المرحلية الموجزة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ (التقارير المالية المرحلية)، ووفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف. إن مسؤوليتنا هي إبداء إستنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية الموجزة إستناداً إلى مراجعتنا.

نطاق المراجعة

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم ٢٤١٠ "مراجعة معلومات مالية مرحلية من قبل المدقق المستقل للمنشأة". وتتكون مراجعة المعلومات المالية المرحلية من إجراء استفسارات، بشكل رئيسي من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى. والمراجعة هي إلى حد كبير أقل جوهرياً في نطاقها من التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ولذلك فهي لا تتيح لنا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على علم بكافة الأمور الهامة التي قد يتم تحديدها في التدقيق. وتبعاً لذلك فإننا لا نبدي رأي تدقيق حولها.

الاستنتاج

استناداً إلى مراجعتنا، لم يصل إلى علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن المعلومات المالية المرحلية الموجزة المرفقة، كما في ولفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩ لم يتم إعدادها، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ "التقارير المالية المرحلية"، ووفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

اسم الزميل فرزت العمادي
رقم الترخيص / 11/105 /
رقم ٥٥٢٢

أمور أخرى

- إن نطاق مهمتنا يتضمن أيضاً القيام بإجراءات مراجعة حول التزام الشركة بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية، وذلك بما يتوافق مع نطاق معيار المراجعة الدولي رقم ٢٤١٠ "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل المدقق المستقل للمنشأة".
- إن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ دققت من قبل مدقق حسابات مستقل آخر والذي أصدر رأي غير متحفظ بتاريخ ١٥ نيسان ٢٠١٩.

دمشق — سورية

٢٥ تموز ٢٠١٩

المحاسب القانوني

فرزت العمادي

مصرف "فرنسبنك سورية"

شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

بيان الوضع المالي المرحلي الموجز

	إيضاح	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
		ل.س.	ل.س.	ل.س.
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	٥	٢٧,٦٢٦,٦٣٠,٠٦٣	٢٩,٤٥٢,٨٨٠,٢٥٢	٢٠,٥٩٢,٦٨٧,٩٣١
أرصدة لدى مصارف	٦	٣٠,٩٥٢,٤٩٨,٩٤٩	٣١,٤٥٢,٣٨٨,٨٢٦	٤٧,٦١٢,١٣٠,٩٠٢
إيداعات لدى مصارف	٧	١,٧٤٠,٩٥٣,٠٨٣	٣,٦٥٨,٧٨٧,٣٢٩	-
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	٨	٢٨,٧٧٥,١٦٦,٣٧١	٢٧,١٩٢,٤٠٧,٥٩٢	٢١,١٧٧,٤٨٤,٤٤٢
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		-	-	٢,٢٥٣,٣٩٦,٨٣٧
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٩	١٨,١٨٧,٢٣٣,٤٥٧	١٦,٦٦٩,٤١٦,٨٤٣	٥,٥٤١,٠٩٧,٦٦٥
حق ستخدام أصول مستأجرة		٩٣٩,٥٦٣,٦٠٥	-	-
موجودات ثابتة		٥,٣٢١,٥٠٠,٩٣٨	٤,٦٧٩,٤٢٥,٥٦٦	٢,٤٦٢,٢٠٥,٦٢٣
موجودات غير ملموسة		٢٣٩,٢٥٨,٩٥٤	٢٢٩,٣٤٧,٦٥٤	٢٢٠,٠٢١,١١٠
موجودات ضريبية مؤجلة	١٠	-	١٣١,٩٩٧,٨١٩	٩٦,٣٠٥,١٢١
موجودات أخرى	١١	١,٦٩٦,٦٦٦,٢٥٣	٢,١٨٨,٠١٠,٥٥٥	١,٦٦٠,٧٠٩,٧٣٨
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	١٢	٣,٠٨٩,٢٩٦,٣٧٩	٣,٠٨٩,٢٩٦,٣٧٩	٣,٠٨٩,٢٩٦,٣٧٩
مجموع الموجودات		١١٨,٥٦٨,٧٦٨,٠٥٢	١١٨,٧٤٣,٩٥٨,٨١٥	١٠٤,٧٠٥,٣٣٥,٧٤٨
المطلوبات				
ودائع مصارف	١٣	٢٢,٩٠٣,٠١٣,١٣٠	٢٦,٠٣٩,٧٦٤,٨٢٨	٢٩,٨٧٢,٢٤٧,٣٦٥
ودائع الزبائن	١٤	٦٧,٨٤٤,١٨٥,١٩٨	٦٥,٠٢١,٦٧١,٣٦٧	٤٩,٧٩١,٨٠٦,٥٠١
تأمينات نقدية	١٥	٤,٦٩٣,٨٢١,٩٣٣	٤,٥٠١,٤٧٦,٨٥٥	٢,٤٠٠,٦٣٨,٩٧٤
مخصصات متنوعة	١٦	٢٨,٠٧٣,٢٠٢	٣٣,١٩٥,٥٨٥	١٠,٦٤٩,٧٧٤
مطلوبات أخرى	١٧	١,٧٦٣,٣٩٩,٧٥٤	١,٨٨٠,٨٤٥,٥٠٩	١,٤٨٣,٧١٦,٧٥٧
مجموع المطلوبات		٩٧,٢٣٢,٤٩٣,٢١٧	٩٧,٤٧٦,٩٥٤,١٤٤	٨٣,٥٥٩,٠٥٩,٣٧١
حقوق المساهمين				
رأس المال الصادر والمكتتب به والمسدد بالكامل		٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي قانوني		١٧٨,٢٩٣,٠٠١	١٧٨,٢٩٣,٠٠١	١٥٢,٠٤٧,٣٠٦
احتياطي خاص		١٧٨,٢٩٣,٠٠١	١٧٨,٢٩٣,٠٠١	١٥٢,٠٤٧,٣٠٦
احتياطي عام لمخاطر التمويل		١٣٦,٢٠٣,٣٣٣	١٣٦,٢٠٣,٣٣٣	١٣٦,٢٠٣,٣٣٣
التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		-	-	١٠٧,٠٧٨,٠٩٢
ربح الفترة / السنة		٦٩,٢٧٠,١٦٤	-	-
خسائر متراكمة محققة		(٧,٠٣٦,٦٤٧,٤٥٩)	(٧,٠٣٦,٦٤٧,٤٥٩)	(٧,٢١١,٩٦٢,٤٥٥)
أرباح مدورة غير محققة		٢٢,٥٦٠,٨٦٢,٧٩٥	٢٢,٥٦٠,٨٦٢,٧٩٥	٢٢,٥٦٠,٨٦٢,٧٩٥
مجموع حقوق المساهمين		٢١,٣٣٦,٢٧٤,٨٣٥	٢١,٢٦٧,٠٠٤,٦٧١	٢١,١٤٦,٢٧٦,٣٧٧
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		١١٨,٥٦٨,٧٦٨,٠٥٢	١١٨,٧٤٣,٩٥٨,٨١٥	١٠٤,٧٠٥,٣٣٥,٧٤٨

المدير العام

المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٨ تشكل جزءاً أساسياً من المعلومات المالية المرحلية الموجزة

مصرف "فرنسبنك سورية"

شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

بيان الدخل المرحلي الموجز

(غير مدقق)

	إيضاح	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار	
		٢٠١٩	٢٠١٨
		ل.س	ل.س
الفوائد الدائنة	١٨	١,٠٣٠,٦٨٢,٤٧٠	٨٤٧,٩٧٠,١١١
الفوائد المدينة	١٩	(٦٩٢,٧٨٣,٠٨٤)	(٥٩٢,٤١١,٣٥٤)
صافي إيرادات الفوائد		٣٣٧,٨٩٩,٣٨٦	٢٥٥,٥٥٨,٧٥٧
الرسوم والعمولات الدائنة		٢٧٠,٤٣٥,٢٣٧	١٥٥,١٧٣,٦٩٤
الرسوم والعمولات المدينة		(٧٥٥,٥٦٨)	(١,٦٧٧,٩١٧)
صافي إيرادات الرسوم والعمولات		٢٦٩,٦٧٩,٦٦٩	١٥٣,٤٩٥,٧٧٧
صافي الإيراد من الفوائد والرسوم والعمولات		٦٠٧,٥٧٩,٠٥٥	٤٠٩,٠٥٤,٥٣٤
صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تعاملات بالعملات الأجنبية		٥٦,٩٨٠,٤٧٤	٥٨,٤٦٩,٢٤٩
إجمالي الدخل التشغيلي		٦٦٤,٥٥٩,٥٢٩	٤٦٧,٥٢٣,٧٨٣
نفقات موظفين		(٣٥٠,٥٣٠,٣٢٨)	(٣٧٨,٦٤٤,٢٩٤)
استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة		(٣٠,٢٦٥,١٤٤)	(١٣,٨١٣,٦٩٠)
إطفاءات موجودات ثابتة غير ملموسة		(٩٣٧,٧٠٠)	(٥٩٠,٧٦٤)
تشكيل مخصصات متنوعة		(٤,١٩٠,٩٦٠)	(٣,٠٩٩,٧٠٠)
استرداد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢٠	٤٩,٥٥٩,٩٥٧	٦٠,٢١٧,٤٠٣
مصاريف تشغيلية أخرى		(١٢٦,٨٨٣,٣٣٢)	(١٢٧,٤٩٤,١٣٨)
إجمالي المصروفات التشغيلية		(٤٦٣,٢٤٧,٥٠٧)	(٤٦٣,٤٢٥,١٨٣)
مكاسب رأسمالية		(٤٤,٠٣٩)	-
الربح قبل الضريبة		٢٠١,٢٦٧,٩٨٣	٤,٠٩٨,٦٠٠
مصروف ضريبة الدخل	١٠	(١٣١,٩٩٧,٨١٩)	-
صافي أرباح الفترة		٦٩,٢٧٠,١٦٤	٤,٠٩٨,٦٠٠
حصة السهم الأساسية والمخففة	٢١	١,٣٢	٠,٠٨

المدير المالي

المدير العام

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٨ تشكل جزءاً أساسياً من المعلومات المالية المرحلية الموجزة

مصرف "فرنسبنك سورية"

شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

بيان الدخل الشامل المرحلي الموجز

(غير مدقق)

	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	ل.س	ل.س
أرباح الفترة	٦٩,٢٧٠,١٦٤	٤,٠٩٨,٦٠٠
مكونات بنود الدخل الشامل الأخرى:		
البنود التي يمكن تصنيفها لاحقاً ضمن الأرباح أو الخسائر:		
خسائر غير محققة ناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر	-	(٦٣,١١٣,٩٣٩)
موجودات ضريبية ناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر	-	١٥,٧٧٨,٤٨٥
الدخل الشامل للفترة	٦٩,٢٧٠,١٦٤	(٤٣,٢٣٦,٨٥٤)

المدير العام

المدير المالي

مصرف "فرنسبنك سورية"

شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

بيان التغييرات في حقوق الملكية المرحلي الموجز

	رأس المال المكتتب به والمدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع	صافي ربح الفترة	خسائر متراكمة محققة	أرباح مدورة غير محققة	احتياطي عام لمواجهة مخاطر التمويل	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٧٨,٢٩٣,٠٠١	١٧٨,٢٩٣,٠٠١	-	-	(٧,٠٣٦,٦٤٧,٤٥٩)	٢٢,٥٦٠,٨٦٢,٧٩٥	١٣٦,٢٠٣,٣٣٣	٢١,٢٦٧,٠٠٤,٦٧١
الدخل الشامل للفترة	-	-	-	-	٦٩,٢٧٠,١٦٤	-	-	-	٦٩,٢٧٠,١٦٤
الرصيد في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدقق)	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٧٨,٢٩٣,٠٠١	١٧٨,٢٩٣,٠٠١	-	٦٩,٢٧٠,١٦٤	(٧,٠٣٦,٦٤٧,٤٥٩)	٢٢,٥٦٠,٨٦٢,٧٩٥	١٣٦,٢٠٣,٣٣٣	٢١,٣٣٦,٢٧٤,٨٣٥
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥٢,٠٤٧,٣٠٦	١٥٢,٠٤٧,٣٠٦	١٠٧,٠٧٨,٠٩٢	-	(٧,٢١١,٩٦٢,٤٥٥)	٢٢,٥٦٠,٨٦٢,٧٩٥	١٣٦,٢٠٣,٣٣٣	٢١,١٤٦,٢٧٦,٣٧٧
الدخل الشامل للفترة	-	-	-	(٤٧,٣٣٥,٤٥٤)	٤,٠٩٨,٦٠٠	-	-	-	(٤٣,٢٣٦,٨٥٤)
الرصيد في ٣١ آذار ٢٠١٨ (غير مدقق)	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥٢,٠٤٧,٣٠٦	١٥٢,٠٤٧,٣٠٦	٥٩,٧٤٢,٦٣٨	٤,٠٩٨,٦٠٠	(٧,٢١١,٩٦٢,٤٥٥)	٢٢,٥٦٠,٨٦٢,٧٩٥	١٣٦,٢٠٣,٣٣٣	٢١,١٠٣,٠٣٩,٥٢٣

المدير العام

المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٨ تشكل جزءاً أساسياً من المعلومات المالية المرحلية الموجزة

مصرف "فرنسبنك سورية"

شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

بيان التدفقات النقدية المرحلي الموجز

(غير مدقق)

	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	ل.س	ل.س
الربح قبل الضريبة	٢٠١,٢٦٧,٩٨٣	٤,٠٩٨,٦٠٠
تعديل لمطابقة الأرباح الصافية مع النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية:		
الاستهلاكات والاطفاءات	٣١,٢٠٢,٨٤٤	١٤,٤٠٤,٤٥٤
إطفاء العلاوة على موجودات بالقيمة العادلة منن خلال الدخل الشامل الآخر	-	٣٠٢,٢٧٩
إطفاء الحسم على موجودات العادلة منن خلال الدخل الشامل الآخر	-	(٢١,٤٥٢)
إطفاء العلاوة على الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	١٩,٠٧١,٢٣٣	٢٠,٢٥٣,٢٨١
إطفاء الحسم على الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	(١١,١٩٠,٦٣٠)	(٤,٥٨٧,٥٩٦)
استرداد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(٤٩,٥٥٩,٩٥٧)	(٦٠,٢١٧,٤٠٣)
مخصصات متنوعة	٤,١٩٠,٩٦٠	٣,٠٩٩,٧٠٠
مكاسب رأسمالية	٤٤,٠٣٩	-
الربح / (الخسارة) قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	١٩٥,٠٢٦,٤٧٢	(٢٢,٦٦٨,١٣٧)
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		
الزيادة في الاحتياطي النقدي الإلزامي	(١,٤١٧,٠٠٠,٠٠٠)	(١٤١,٠٠٠,٠٠٠)
النقص / (الزيادة) في الايداعات لدى المصارف	١,٩١٦,١٨٨,٢٨٧	(٣,٢٧٠,٠٠٠,٠٠٠)
الزيادة في صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	(٢,٣٨٥,٨٤٣,٦٨٩)	(٢,٧٧٨,٦٦٠,٩١٧)
الزيادة في حق استخدام الأصول المستأجرة	(٩٣٩,٥٦٣,٦٠٥)	-
النقص / (الزيادة) في موجودات أخرى	٤٨٤,٨٨١,٥٢٩	(٥٢٨,٩١٨,١٢٦)
النقص في ودائع المصارف استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة أشهر	٨٨٦,٠٩٩,٧٢٧	٣,٠٠٨,٩٢٨,٠٠٢
الزيادة في ودائع الزبائن	٣,٤٨٨,٠٨٥,٩٣٩	٤,٥٧٣,٤٧٠,٠٢١
الزيادة في التأمينات النقدية	١٩٥,٦١٠,٦٨٥	١,١٧٥,٠١٥,٥٩٩
النقص في مطلوبات أخرى	(١١٦,٨٣١,١٣٠)	(١١٣,٠٨٢,٠٠٧)
صافي الأموال الناتجة عن النشاطات التشغيلية	٢,٣٠٦,٦٥٤,٢١٥	١,٩٠٣,٠٨٤,٤٣٥

المدير العام

المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٨ تشكل جزءاً أساسياً من المعلومات المالية المرحلية الموجزة

مصرف "فرنسبنك سورية"

شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

بيان التدفقات النقدية المرحلي الموجز / تابع

(غير مدقق)

	إيضاح	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار	
		٢٠١٩	٢٠١٨
		ل.س	ل.س
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية			
شراء موجودات مالية بالكلفة المطفأة		(١,٥٢٨,٠٠٠,٠٠٠)	(٢,٨٣٩,٢٥٣,٨٠٠)
شراء موجودات ثابتة مادية		(٥٠٢,١٠٩,٦٥٥)	(٢٠,٩٣٨,٤٠٠)
شراء موجودات ثابتة غير مادية		(٧,٦٣٧,٨٤٤)	-
الزيادة في مشاريع قيد التنفيذ		(١٧٣,٤٨٦,٠٥٦)	(٤٠٥,٣٠٧,٨٤٠)
صافي الأموال المستخدمة في النشاطات الاستثمارية		(٢,٢١١,٢٣٣,٥٥٥)	(٣,٢٦٥,٥٠٠,٠٤٠)
فروقات أسعار صرف		(٨٦,١٨٠,٧٤٧)	(٧٣٨,٨١٣,٤٥٤)
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما يوازي النقد		٩,٢٣٩,٩١٣	(٢,١٠١,٢٢٩,٠٥٩)
النقد وما يوازي النقد في بداية الفترة		٣٤,٢٠٢,٢٧٧,١٩٣	٤٦,٥٥٩,٣٦١,٠٨٢
النقد وما يوازي النقد في نهاية الفترة	٢٢	٣٤,٢١١,٥١٧,١٠٦	٤٤,٤٥٨,١٣٢,٠٢٣

المدير المالي

المدير العام

مصرف "فرنسبنك سورية"

شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)

١- معلومات عامة

تم تأسيس مصرف فرنسبنك سورية ش.م.م.عامة سورية بموجب قانون المصارف رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ وهو شركة مساهمة سورية مسجلة في السجل التجاري تحت الرقم ١٥٤١٣ تاريخ ١٣ تموز ٢٠٠٨ وفي سجل المصارف تحت الرقم ١٨.

تأسس المصرف برأس مال مقداره ١,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية موزع على ٣,٥٠٠,٠٠٠ سهم اسمي بقيمة ٥٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد، مرخص له ومدفوع بالكامل.

تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ ٥ كانون الثاني ٢٠١١.

يقع المركز الرئيسي للمصرف في أبو رمانة شارع المهدي بن بركة بناء العتقي طابق أرضي، دمشق – سورية.

باشر المصرف أعماله المصرفية في ١٥كانون الثاني ٢٠٠٩. يقوم المصرف بكافة الخدمات المصرفية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه التسعة في دمشق (أبو رمانة، شارع بغداد، المنطقة الحرة)، وحلب (العزيزية، الملك فيصل)، حمص (شارع هاشم الأتاسي)، طرطوس (شارع الثورة) واللاذقية (شارع الكورنيش الغربي) وريف دمشق (السيدة زينب، جرمانا) حيث تم افتتاح فرع جرمانا في ٩ آب ٢٠١٨ وقد تم إغلاق كلاً من فرع ريف دمشق (السيدة زينب) وحمص (شارع هاشم الأتاسي) بشكل مؤقت.

يقدم فرنسبنك ش.م.ل. لبنان إلى فرنسبنك سورية التعاون التقني والمصرفي فيما يتعلق بتأمين النماذج المتعلقة بالعمليات المصرفية وتأمين مواد وتكنولوجيا المعلومات والدراسات وتدريب فريق العمل وذلك بموجب الاتفاقية المبرمة بين الطرفين والتي تتجدد سنوياً بموافقة الهيئة العامة في إطار القوانين الناظمة الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

يمتلك مصرف فرنسبنك ش.م.ل. لبنان حالياً نسبة ٥٥,٦٦% من رأسمال المصرف.

كما وافق مجلس المفوضين بموجب القرار رقم ٦٩/م المنعقد بتاريخ ١٣ حزيران ٢٠١١ على قيام مصرف فرنسبنك سورية بإصدار وطرح ٧,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية تبلغ ٥٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد وبقيمة إجمالية تبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية وذلك بغرض زيادة رأسمال المصرف.

كما حددت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب القرار رقم (٨٢٢/ص – إ.م) تاريخ ١٤ حزيران ٢٠١١ الفترات الزمنية لإجراءات إصدار وطرح أسهم الزيادة كما يلي:

- تاريخ اكتساب حق الأفضلية بأسهم الزيادة: نهاية يوم الاثنين الواقع في ٢٧ حزيران ٢٠١١.
- فترة تداول حقوق الأفضلية في السوق والتي تبدأ في ٢٩ حزيران ٢٠١١ وحتى نهاية ١٧ تموز ٢٠١١.
- فترة الاكتتاب بالأسهم والتي تبدأ في ٢٤ تموز ٢٠١١ وحتى نهاية ١٤ آب ٢٠١١.
- فترة بيع الأسهم غير المكتتب بها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إدراج أسهم من الزيادة.

ولكون نسبة التغطية المحققة حتى نهاية فترة الاكتتاب لم تتجاوز ٧٠% فقد وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية بموجب القرار رقم (١١٣٠/ص – إ.م) تاريخ ١٤ آب ٢٠١١ على تمديد فترة الاكتتاب بأسهم زيادة رأس مال مصرف فرنسبنك سورية حتى تاريخ ١١ أيلول ٢٠١١.

وفي تاريخ ١٢ أيلول ٢٠١١ وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية بموجب القرار رقم (١٢٠٦/ص – إ.م) على تمديد فترة الاكتتاب لمرة ثانية نظراً لكون نسبة التغطية المحققة حتى تاريخه لم تتجاوز الـ٧٠% حتى تاريخ ٢٣ تشرين الأول ٢٠١١.

وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم ٣٧٥/ص-إ.م تاريخ ١٤ تشرين الثاني ٢٠١١ على اعتبار رأس مال المصرف المصرح به ٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية ورأس المال المدفوع (أو المكتتب به) ٤,١٢٢,٢٦٦,٥٠٠ ليرة سورية، وذلك لحين الانتهاء من جميع إجراءات بيع وتسجيل كامل الأسهم غير المكتتب بها والبالغة قيمتها الاسمية الإجمالية ١,١٢٧,٧٣٣,٥٠٠ ليرة سورية عن طريق سوق دمشق للأوراق المالية خلال مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ إدراج أسهم الزيادة وفقاً لأحكام تعليمات التعامل بحقوق الأفضلية بالاكتتاب المشار إليها سابقاً.

وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم ١٣٣٥/ص-إ.م تاريخ ٣٠ تشرين الأول ٢٠١١ على نتائج الاكتتاب وبيع الأسهم الفائضة غير المكتتب بها والبالغ عددها (٢,٢٥٥,٤٦٧ سهماً) عن طريق سوق دمشق للأوراق المالية بعد الانتهاء من إجراءات تسجيلها في الهيئة وإدراجها في السوق وذلك وفقاً لأحكام المادة /٩/ من تعليماته التعامل بحقوق الأفضلية بالاكتتاب الصادرة بموجب قرار المجلس رقم ٣٨/م لعام ٢٠١١.

وبسبب تعذر بيع أسهم زيادة رأس المال – غير المكتتب بها- عن طريق سوق دمشق للأوراق المالية خلال المهلة المحددة بثلاثة أشهر والتي بدأت من تاريخ إدراج أسهم الزيادة في سوق دمشق للأوراق المالية وانتهت في ٢٨ آذار ٢٠١٢، وافق مجلس المفوضين بجلسته رقم ١٤ تاريخ ٩ نيسان ٢٠١٢ على منح مصرف فرنسبنك سورية مهلة إضافية قدرها ثلاثة أشهر تنتهي في ٢٨ حزيران ٢٠١٢ لبيع الأسهم غير المكتتب بها والبالغ عددها (٢,٢٥٥,٤٦٧ سهماً) من خلال سوق دمشق للأوراق المالية. كما تم تمديد المهلة الإضافية السابقة بموجب قرار مجلس المفوضين رقم (٤٣)/م تاريخ ٢ تموز ٢٠١٢ والذي منح مصرف فرنسبنك سورية مهلة إضافية لبيع أسهم زيادة رأس المال غير المكتتب بها والبالغ عددها (٢,٢٥٥,٤٦٧ سهماً) من خلال سوق دمشق للأوراق المالية حتى تاريخ ٢٨ كانون الأول ٢٠١٢. كما وافق رئيس مجلس المفوضين بموجب القرار رقم ٤/م على تعديل القيمة الاسمية لسهم مصرف فرنسبنك- سورية لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم المصرف بعد التجزئة ٥٢,٥٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة إجمالية تبلغ خمسة مليارات ومائتين وخمسين مليون ليرة سورية، كما تم تحديد تاريخ تنفيذ تعديل القيمة الاسمية لأسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ ١٦ تموز ٢٠١٢، وفي تاريخ ٢٨ كانون الأول ٢٠١٢ تم منح المصرف مهلة إضافية قدرها عام كامل تنتهي في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ لبيع أسهم زيادة رأس المال غير المكتتب بها بموجب القرار الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم (١٦)/م ومن تاريخ ١٤ كانون الأول صدر قرار مجلس المفوضين رقم ٣/م المتضمن الموافقة على منح المصرف مهلة إضافية حتى نهاية عام ٢٠١٤ لبيع باقي أسهم زيادة رأس المال، كما تم منح مهلة أخرى بالقرار (٣٣) لعام ٢٠١٥ تنتهي بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٥. بتاريخ ٣٠ كانون الأول ٢٠١٥ صدر القرار رقم ١١٨٩ /ص- إ.م القاضي بمنح مهلة أخرى لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٦، وفي تاريخ ٢٨ كانون الأول ٢٠١٦، تم منح المصرف مهلة إضافية حتى نهاية عام ٢٠١٧ بناءً على القرار الصادر رقم ١٧٥/م، وتم بيع ما تبقى من أسهم زيادة رأس المال خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧.

أتم فرنسبنك سورية بيع كامل الأسهم الفائضة عن عملية زيادة رأس المال بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٧.

إن أسهم فرنسبك – سورية مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد بلغ سعر الإغلاق للسهم في السوق ٣٤٧,٤٣ ليرة سورية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠١٩.

وافق مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة في ٢٠ أيار ٢٠١٩ على المعلومات المالية المرحلية الموجزة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في٣١ آذار ٢٠١٩.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

١. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

قام المصرف بإعداد البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة في سورية بسبب تأجيل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) لغاية ١ كانون الثاني ٢٠١٩، وذلك وفقاً لقرار مجلس المحاسبة والتدقيق في سورية في جلسته رقم (١) لعام ٢٠١٨ والتعميم رقم ١٣ الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠١٨.

قام المصرف في عام ٢٠١٩، بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١"تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة"، والتي تفرض على المنشأة أن تحضّر وتعرض بيان مركز مالي افتتاحي معدّ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية في تاريخ التحول إلى هذه المعايير.

كان للمعايير الدولية للتقارير المالية المذكورة أدناه، تأثير هام على البيانات المالية للمصرف:

١،١. المعيار الدولي التقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية"

اعتمد المصرف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الصادر عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة في تموز ٢٠١٤، حيث كان تاريخ التطبيق المبدئي لهذا المعيار في ١ كانون الثاني ٢٠١٨. اعتمد المصرف التعديلات المرتبطة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ الأدوات المالية "الإفصاحات" والتي تم تطبيقها على الإفصاحات للعام ٢٠١٨.

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ متطلبات جديدة بخصوص:

أ- تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية.

ب- تدني قيمة الموجودات المالية.

ج- سياسة التحوط العامة.

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية:

بتاريخ ١ كانون الثاني ٢٠١٩، طبق المصرف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والذي قام بتقييم أسس تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية القائمة بتاريخ ١ كانون الثاني ٢٠١٨.

جميع الموجودات المالية ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، يتم قياسها بشكل لاحق إما بالقيمة المطفأة أو القيمة العادلة، بناءً على نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للموجودات المالية:

- تقاس بالقيمة المطفأة أدوات الدين التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)، أدوات الدين التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- يتم قياس كافة أدوات الدين وحقوق الملكية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL).
- يمكن للمصرف أن يقوم باختيارات لا رجوع عنها، عند الإثبات / الاعتراف الأولي لأصل مالي.

- يمكن للمصرف أن يختار، بشكل لارجوع عنه أن يعرض ضمن الدخل الشامل الآخر التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية غير محتفظ بها للمتاجرة أو لا تمثل / معترف بها من قبل الشاري في عملية اندماج أعمال.
- يمكن للمصرف أن يختار، بشكل لا رجوع عنه، أن يصنف ضمن الأدوات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، أدوات دين ينطبق عليها شروط القياس بالقيمة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، إذا كان هذا الخيار يزيل أو يقلص بشكل جوهري عدم التطابق المحاسبي.
- عندما يتم إلغاء إثبات أدوات دين مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإنه يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المجمعة، المعترف بها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر، من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر على أنه تعديل إعادة تصنيف. أما في حال تم إلغاء تثبيت أدوات حقوق ملكية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المجمعة المعترف بها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر، إلى الأرباح المدورة.
- يقوم المصرف بتخصيص مؤونة مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (الفقرة ب أدناه)
- إن الأثر على تصنيف الموجودات المالية وقيمتها الدفترية، موضح في الفقرة "د" أدناه.

ب) تدني قيمة الموجودات المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ نموذج "الخسارة المتكبدة" ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ بنموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة والتغيرات في هذه الخسائر الائتمانية المتوقعة في نهاية كل فترة مالية من أجل إظهار أثر التغيرات في الأخطار الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأساسي للموجودات المالية، أي أنه لم يعد من الضروري انتظار حدث من أجل الاعتراف بالخسائر الائتمانية.

ينطبق نموذج انخفاض القيمة الجديد على جميع الموجودات المالية التي يتم قياسها بالكلفة المطفأة (تشمل أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر). كما ينطبق هذا النموذج على بعض التزامات الدين وعقود الضمان المالي.

يعتمد المصرف لقياس تدني قيمة الموجودات المالية على تصنيفها ضمن إحدى المراحل الثلاث كما يلي:

المرحلة الأولى: خسارة ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهراً. تتضمن الأدوات المالية التي لم تشهد زيادة جوهرية بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي. بالنسبة لهذه الموجودات المالية، يتم احتساب الفوائد بناءً على القيمة الدفترية قبل خسائر التدني.

المرحلة الثانية: خسارة ائتمانية متوقعة على مدى الحياة. تتضمن الأدوات المالية التي شهدت زيادة جوهرية بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، لكن دون وجود دلائل موضوعية على تدني القيمة. يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع الأحداث المحتملة الوقوع على مدى حياة الأصل المالي. يتم احتساب الفوائد على القيمة الدفترية قبل خسائر التدني.

المرحلة الثالثة: خسارة ائتمانية متوقعة على مدى الحياة. تتضمن الأدوات المالية ذات دلالة موضوعية على تدني قيمتها بنهاية الفترة المالية.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل المالي.

إن أثر تطبيق نموذج تدني القيمة حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، على قيم الموجودات المالية وحقوق الملكية، مفصل في الفقرة "د" أدناه.

ج) سياسة التحوط العامة:

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، قواعد محاسبية جديدة للتحوط والتي توازن سياسة التحوط مع سياسة إدارة المخاطر. لا يغطي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ سياسة التحوط الكلي، حيث أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB بصدد العمل على مشروع مستقل بهذا الخصوص.

يمنح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الشركات الحق بتأجيل تطبيق متطلبات سياسة التحوط حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والاستمرار بالعمل بمتطلبات المعيار الدولي للمحاسبة رقم ٣٩. قرر المصرف العمل بالمتطلبات الجديدة للتحوط حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

لم يكن لتطبيق هذه المتطلبات الجديدة أي أثر على المعلومات المالية المرحلية الموجزة للمصرف.

د) الانتقال:

تم تطبيق التغيرات بالسياسات المحاسبية الناتجة عن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بأثر رجعي، باستثناء المذكورة أدناه:

- تم قيد الفروقات في القيم الدفترية للأصول والالتزامات المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي رقم ٩ في الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨.
- اعتمد المصرف على وقائع معروفة بتاريخ التطبيق الأساسي، للقيام بالتقديرات التالية:
  - تحديد نموذج الأعمال الذي يحتفظ بالأصل المالي.
  - تصنيف بعض الاستثمارات بأدوات حقوق ملكية غير محتفظ بها للمتاجرة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI).
  - بتاريخ التطبيق الأولي، وفي حال كان لأداة الدين خطر ائتماني متدني، اعتبر المصرف أن المخاطر الائتمانية للأصل المالي، لم تزداد بشكل كبير من تاريخ الاعتراف الأولي بالأصل.

	التصنيف حسب المعيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية رقم ٣٩ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧	القياس	التصنيف حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨
	القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	القيمة
الموجودات			
أرصدة لدى مصارف	٤٧,٦٣٩,٤٠٣,٧٠٨	(٢٧,٢٧٢,٨٠٦)	(٤٧,٦١٢,١٣٠,٩٠٢)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	٢١,١٣٧,٨٧٢,٠٦٤	٣٩,٦١٢,٣٧٨	٢١,١٧٧,٤٨٤,٤٤٢
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٥,٥٤٥,٧٢٩,٠٢٣	(٤,٦٣١,٣٥٨)	(٥,٥٤١,٠٩٧,٦٦٥)
موجودات أخرى	١,٦٦١,٢٦٢,٧٢٥	(٥٥٢,٩٨٧)	(١,٦٦٠,٧٠٩,٧٣٨)
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	٣,٠٨٩,٩٤٨,٩٠٣	(٦٥٢,٥٢٤)	(٣,٠٨٩,٢٩٦,٣٧٩)
المطلوبات			
مخصصات متنوعة	٤,١٤٧,٠٧١	٦,٥٠٢,٧٠٣	١٠,٦٤٩,٧٧٤

إن الأثر على مخصص التدني في القيمة المحتسب وفق متطلبات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، مقارنة مع متطلبات المعيار الدولي للمحاسبة رقم ٣٩ كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ هو ٧٦١,٢٨٤,٢٨١ ليرة سورية موزعة كما يلي:

	ليرة سورية
أرصدة لدى مصارف	٢٧,٢٧٢,٨٠٦
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	٧٢١,٦٧١,٩٠٣
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٤,٦٣١,٣٥٨
موجودات أخرى	٥٥٢,٩٨٧
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	٦٥٢,٥٢٤
مخصصات متنوعة	٦,٥٠٢,٧٠٣
	٧٦١,٢٨٤,٢٨١

إن الأثر المتوقع لتطبيق المعيار الدولي التقارير المالية رقم ٩ هو كما مبين أدناه:

	ليرة سورية
إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢,٩٤٩,٠٣٤,٤١٨
المبالغ المحولة من مخصصات خسائر التدني المحتسبة على الخسارة الجماعية	(٧٦١,٢٨٤,٢٨١)
	٢,١٨٧,٧٥٠,١٣٧

إن الأثر على على البيانات المالية المنشورة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ هو كالتالي:

	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨		
	قبل التعديل	التعديلات	بعد التعديل
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الموجودات			
أرصدة لدى مصارف	٣١,٤٦٠,٤٤٨,٧٣٠	(٨,٠٥٩,٩٠٤)	٣١,٤٥٢,٣٨٨,٨٢٦
إيداعات لدى مصارف	٣,٦٦٠,١٨٨,٢٨٧	(١,٤٠٠,٩٥٨)	٣,٦٥٨,٧٨٧,٣٢٩
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	٢٦,٩٩٢,٥٤٣,٨٩٢	١٩٩,٨٦٣,٧٠٠	٢٧,١٩٢,٤٠٧,٥٩٢
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١٦,٨٣٠,٧٥٢,١٦٩	(١٦١,٣٣٥,٣٢٦)	١٦,٦٦٩,٤١٦,٨٤٣
موجودات أخرى	٢,١٩٠,٠٢٢,١٣٩	(٢,٠١١,٥٨٤)	٢,١٨٨,٠١٠,٥٥٥
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	٣,٠٨٩,٩٤٨,٩٠٣	(٦٥٢,٥٢٤)	٣,٠٨٩,٢٩٦,٣٧٩
المطلوبات			
مخصصات متنوعة	٦,٧٩٢,١٨١	٢٦,٤٠٣,٤٠٤	٣٣,١٩٥,٥٨٥

٢،١. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ "الإيراد من العقود مع العملاء"

قام المصرف في السنة الحالية بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ الإيراد من العقود مع العملاء (المعدل في نيسان ٢٠١٦) والساري المفعول للفترات التي تبدأ كما في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠١٨. أدخل المعيار الدولي رقم ١٥ نموذجاً من خمس خطوات للاعتراف بالإيراد.

قدر المصرف أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ لم يكن له أي أثر على المعلومات المالية المرحلية الموجزة للمصرف.

٣،١. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ "عقود الإيجار"

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ نموذجاً شاملاً لتحديد عقود الإيجار والمعالجة المحاسبية لهذه العقود في البيانات المالية للمؤجر والمستأجر. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ مكان معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ والتفسيرات المتعلقة به عندما يصبح ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ كما في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠١٩.

قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ بأثر رجعي معدّل، وبالتالي لم يقم بتعديل بيانات المقارنة للفترة قبل تاريخ التطبيق.

لم يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ تغييرات جوهرية على المعالجة المحاسبية في قيود المؤجر مقارنة بالمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٧.

أثر التعريف الجديد لعقود الإيجار:

سيستفيد المصرف من الإعفاءات المتاحة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ بأن لا يقوم بإعادة تقييم ما إذا كان العقد يمثل عقد إيجار أو لا. وبالتالي، فإن تعريف عقود الإيجار كما ورد في معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ والتفسير رقم ٤ الصادر عن لجنة تفسير التقارير المالية الدولية (IFRIC4) سيستمر العمل به لعقود الإيجار المعقودة أو المعدلة قبل ١ كانون الثاني ٢٠١٩.

إن التغيرات في تعريف عقود الإيجار، ترتبط بشكل رئيسي بمبدأ السيطرة. يميز المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ بين عقود الإيجار وعقود الخدمات وفق ما إذا كان استخدام الأصل المحدد خاضع لسيطرة المستأجر. تكون السيطرة بيد المستأجر إذا كان للمستأجر:

- الحق بالحصول على جميع المنافع الاقتصادية الناشئة عن استخدام الأصل المحدد.
- الحق بالاستخدام المباشر للأصل المحدد.

قام المصرف بتطبيق تعريف عقود الإيجار حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ على جميع عقود الإيجار التي ستنشأ أو تعدّل ابتداءً من ١ كانون الثاني ٢٠١٩ (سواء كان المصرف مستأجراً أو مؤجراً).

قام المصرف بدراسة مفصلة أظهرت أن التعريف الجديد لعقود الإيجار لن يغير بشكل جذري نطاق العقود التي ينطبق عليها تعريف عقود الإيجار.

أثر السياسات المحاسبية للمستأجر

الإيجارات التشغيلية

سيغير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار المصنفة سابقاً كتشغيلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٧، والتي كانت تظهر كبنود خارج الميزانية.

بتاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية، وباستثناء ما ذكر في الفقرات اللاحقة، سيقوم المصرف:

- بالاعتراف بحق الاستخدام لأصول ومستحقات مالية مقابلة في المعلومات المالية المرحلية الموجزة، تعادل القيمة الحالية للدفعات المستقبلية المترتبة على العقد.
- استهلاك حق استخدام الأصول والفوائد على الالتزامات المالية في بيان الدخل الموحد المرحلي الموجز.
- فصل المبالغ المدفوعة بين القيمة الأساسية (تصنف ضمن النشاطات التمويلية) والفوائد (تصنف ضمن النشاطات التشغلية) وذلك في بيان التدفقات النقدية الموحد المرحلي الموجز.

سيتم الاعتراف بالحوافز (مثلاً فترة إيجار مجانية) كجزء من قيمة حق استخدام الأصل والالتزامات المالية المترتبة، بينما كان معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ ينص على الاعتراف بها بطريقة القسط الثابت وتخفيضها من مصاريف الإيجار.

سيتم مراجعة قيم حق استخدام الأصول للتأكد من عدم وجود انخفاض في القيمة وذلك وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦، وبالتالي سيتم إلغاء المتطلبات السابقة والتي كانت تقضي بحجز مؤونة مقابل عقود الإيجار المتعثرة.

أما بالنسبة لعقود الإيجار القصيرة الأجل (١٢ شهر أو أقل)، وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المتدنية (مثال الكمبيوترات الشخصية وأثاث المكتب)، سيقوم المصرف بالاعتراف بمصروف إيجار بإتباع طريقة القسط الثابت، حسب ما يسمح به المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦.

إن الحركة على حقوق استخدام الأصول المستأجرة والتزامات عقود التأجير خلال الفترة كانت كما يلي:

	حقوق استخدام الأصول المستأجرة	التزامات عقود الأجار
	ل.س.	ل.س.
رصيد ١ كانون الثاني ٢٠١٩	١,٠٥٤,٦٠٧,٩٠٨	–
الاستهلاك خلال الفترة	(١١٥,٠٤٤,٣٠٣)	–
رصيد ٣١ آذار ٢٠١٩	٩٣٩,٥٦٣,٦٠٥	–

٣- السياسات المحاسبية

إعداد المعلومات المالية والسياسات المحاسبية

إن أهم السياسات المحاسبية المطبقة هي مذكورة أدناه.

تم إعداد المعلومات المالية المرحلية الموجزة المرفقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ المتعلق بالتقارير المالية المرحلية ووفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

إن المعلومات المالية المرحلية الموجزة لا تتضمن كافة المعلومات والإيضاحات المطلوبة للبيانات المالية السنوية، كما أن نتائج أعمال المصرف لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة) لا تمثل بالضرورة مؤشراً على النتائج المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

تم إعداد المعلومات المالية المرحلية الموجزة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء بعض الموجودات المالية ومشتقات الأدوات المالية التي يتم تقييمها على أساس القيمة العادلة بتاريخ المعلومات المالية المرحلية الموجزة.

تم تصنيف الحسابات في الموجودات والمطلوبات حسب طبيعة كل منها وجرى تبويبها في المعلومات المالية المرحلية الموجزة بموجب ترتيب تقريبي تبعاً لسيولتها النسبية.

تظهر المعلومات المالية المرحلية الموجزة بالليرة السورية (ل.س.)، وهي العملة التشغيلية للمصرف، وعملة الاقتصاد.

(أ) العملات الأجنبية

إن العمليات بعملات غير عملة إعداد المعلومات المالية المرحلية الموجزة (عملات أجنبية) يتم تسجيلها على أساس أسعار القطع السائدة بتواريخ العمليات. بتاريخ كل بيان وضع مالي يتم إعادة تحويل البنود المالية بالعملات الأجنبية على أساس أسعار القطع السائدة بتاريخ بيان الوضع المالي الموحد حيث بلغ ٤٣٦ ليرة سورية للدولار الأمريكي كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة) (مقابل ٤٣٦ ليرة سورية للدولار الأمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨). إن البنود غير المالية بالعملات الأجنبية المسجلة على أساس القيمة العادلة يعاد تحويلها على أساس أسعار القطع السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. إن البنود غير المالية التي جرى تقييمها على أساس الكلفة التاريخية بعملة أجنبية لا يعاد تحويلها.

تقيد فروقات القطع في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي نشأت فيها، باستثناء فروقات القطع على العمليات المنفذة بقصد التحوّط لمخاطر محددة بعملات أجنبية وفروقات القطع على بنود مالية تمثل أرصدة مدينة مطلوبة من أو دائنة متوجبة إلى نشاط أجنبي من غير المقرر أو المتوقع تسديدها يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر وإظهارها في حساب فروقات تحويل عملات أجنبية ضمن حقوق الملكية، ومن ثم تقيد في الدخل عند التفرغ عن صافي المساهمة.

(ب) الأدوات المالية

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في بيان الوضع المالي للمصرف عندما يصبح المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها مبدئياً بالقيمة العادلة. كما تُضاف تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) إلى القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، أو تطرح منها، حسب الإقتضاء، عند الإعتراف الأولي. كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مباشرة في الربح أو الخسارة.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي، فإن المصرف يعالج هذا الفرق محاسبياً على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط بيانات من أسواق يمكن ملاحظتها، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة منذ اليوم الأول)؛
- في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة منذ اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الاعتراف الأولي، يتم تسجيل الربح أو الخسارة المؤجلة إلى الربح أو الخسارة على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام.

الموجودات المالية

تُثبت جميع الموجودات المالية ويعترف بها في تاريخ المتاجرة حيث يكون شراء أو بيع أحد الأصول المالية بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن الإطار الزمني المحدد من السوق المعني، ويقاس مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة، باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL). كما تُثبت تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرة في الربح أو الخسارة.

يجب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لاحقاً بالكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية. وعلى وجه التحديد:

- تقاس أدوات الدين المحتفظ بها في نموذج أعمال هدفها تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي لها تدفقات نقدية تعاقدية هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) لاحقاً بالتكلفة المطفأة ؛ و
- تقاس أدوات الدين المحتفظ بها في نموذج أعمال هدفها تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي لها تدفقات نقدية تعاقدية هي مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- تُقاس جميع أدوات الدين الأخرى (مثل أدوات الدين التي تدار على أساس القيمة العادلة أو المحتفظ بها للبيع) واستثمارات الأسهم بعد ذلك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ومع ذلك، يجوز للمصرف إجراء الاختيار / التعيين غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالموجودات المالية على أساس كل أصل على حدة:

- يجوز للمصرف أن يختار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار أسهم غير محتفظ بها للمتاجرة أو لإعتبار محتمل معترف به من المستحوذ في مجموعة الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ (IFRS 3)، في الدخل الشامل الآخر؛ و

- يجوز للمصرف تعيين أداة دين غير قابلة للإلغاء تتوافق مع الكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) كما يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا أدى ذلك إلى إزالة عدم التطابق المحاسبي أو تقليله بشكل كبير (يشار إليه بخيار القيمة العادلة).

(ج) أدوات الدين بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يعتبر تقييم نماذج العمل لإدارة الأصول المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. كما يحدد المصرف نماذج العمل على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. لا يعتمد نموذج العمل الخاص بالمصرف على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يقيم نموذج العمل عند مستوى تجميع أعلى وليس على أساس كل أداة على حدة.

لدى المصرف أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة المصرف لأصوله المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال المصرف ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الأصول المالية أو كليهما.

عندما تُستبعد أداة الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) ، يُعاد تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة. وعلى النقيض من ذلك، وبخصوص الاستثمار في الأسهم المعينة على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يعاد تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لاحقاً إلى الربح أو الخسارة ولكن تحول ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي تقاس لاحقاً بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر للتدني.

في فترة التقرير الحالية والسابقة، طبق المصرف خيار القيمة العادلة وكذلك حدد أدوات الدين التي تفي بالكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) كما تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL).

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL) هي:

- الموجودات ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تكون فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي (SPPI) ؛ أو/و
- الموجودات المحتفظ بها في نموذج أعمال بخلاف الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو الاحتفاظ بها وبيعها ؛ أو
- الموجودات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة.

تقاس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة القياس في الربح أو الخسارة.

إعادة التصنيف:

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه المصرف بموجودات مالية، فإنه يعاد تصنيف الموجودات المالية المتأثرة. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولي التي تعقب التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الأصول المالية للمصرف.

تدني قيمة الموجودات المالية:

يستدرك المصرف مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- القروض والسلف للبنوك.
- قروض ودفعات مقدمة للعملاء.
- مدينون بموجب قبولات.

- أوراق استثمار الديون.
- التزامات القروض الصادرة.
- عقود الضمان المالي الصادرة.

لا يتم إثبات خسارة تدني القيمة في استثمارات الأسهم.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات التدني الائتماني (POCI) (التي يتم اعتبارها بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الإئتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ مساوي:

- خسارة إئتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهراً، أي خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة الناتجة عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ الإبلاغ، (يشار إليها في المرحلة ١) ؛ أو
- خسارة إئتمانية متوقعة لمدى الحياة، أي خسارة إئتمانية متوقعة لمدى الحياة التي تنتج عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية (المشار إليها في المرحلة ٢ والمرحلة ٣).

يجب تكوين مؤونة خسارة للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

إن الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح بالاحتمالية للقيمة الحالية لخسائر الائتمان، وتقاس على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمصرف بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف تلقيها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة وفقاً لسعر الفائدة الفعلية للأصل.

- بخصوص التزامات القروض غير المسحوبة، فإن الخسارة الإئتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمصرف إذا قام المقترض بسحب القرض والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف تلقيها في حالة السحب من القرض ؛ و
- بخصوص عقود الضمان المالي، فإن الخسارة الإئتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة ناقصاً أي مبالغ يتوقع المصرف استلامها من المالك أو المدين أو أي طرف آخر.

يقيس المصرف الخسارة الإئتمانية المتوقعة على أساس فردي، أو على أساس جماعي لمحافظ القروض التي تتقاسم خصائص مخاطر اقتصادية مماثلة. ويستند قياس بدل الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام سعر الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بصرف النظر عما إذا كان يُقاس على أساس فردي أو على أساس جماعي.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً:

يحصل "التدني" في الموجودات المالية إئتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية. ويشار إلى الموجودات المالية ذات التدني الإئتماني كموجودات المرحلة ٣. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو المصدر ؛ أو
- خرق للعقد مثل الحدث الافتراضي أو المتأخر ؛ أو
- قيام المصرف بمنح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً ؛ أو
- اختفاء سوق نشط للأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بسعر مخفض تخفيضاً كبيراً يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

يقوم المصرف وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الأصول المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم المصرف بتقييم ما إذا كان قد حصل تدني إئتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، يعتبر المصرف عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة المتدنية إئتمانياً (POCI):

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة المتدنية إئتمانياً (POCI) بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك المصرف جميع التغيرات في الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في الربح أو الخسارة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

التخلف عن السداد:

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات نسبة احتمال التعثر (Probability of Default) ؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

يعتبر المصرف ما يلي بمثابة حدث تخلف عن السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى المصرف ؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الإئتمانية للمصرف بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على تسهيلات ائتمانية مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حداً محدداً أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني، يأخذ المصرف في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات التي تقييم على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض المؤسسي، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل ذاته، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم المصرف مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطَور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان:

يراقب المصرف جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، فإن المصرف يقيس مخصصات الخسارة على أساس الخسارة الإئتمانية المتوقعة مدى الحياة بدلاً من ١٢ شهراً.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي، يقوم المصرف بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ المصرف بالاعتبار كلاً من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للمصرف وتقييم الخبير الإئتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تعديل واستبعاد الموجودات المالية:

يحدث التعديل في الموجودات المالية عند إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية للموجودات المالية أو تُعدل بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية سواء على الفور أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة لذلك، سيشكل إدخال أو تعديل المواثيق القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه المواثيق الجديدة أو المعدلة بعد على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية اعتماداً على ما إذا كان الميثاق مستوفياً أم لا (على سبيل المثال التغيير في زيادة معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم خرق المواثيق).

عند تعديل الموجودات المالية، يقيم المصرف ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف. ووفقاً لسياسة المصرف، يؤدي التعديل إلى عدم الاعتراف عندما ينتج عنه اختلاف كبير في الشروط.

يلغي المصرف الاعتراف بالأصل المالي فقط عندما تنتهي صلاحية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية للأصل (بما في ذلك انتهاء الصلاحية الناتجة عن التعديل مع شروط مختلفة إلى حد كبير)، أو عندما يحول الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل إلى كيان آخر. إذا لم يحول المصرف أو يحتفظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية بشكل جوهري واستمر في السيطرة على الموجودات المحولة، فإن المصرف يعترف بحصته المحتفظ بها في الأصل والالتزام المرتبط بالمبالغ التي قد يضطر لدفعها. إذا احتفظ المصرف بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المحول، فإن المصرف يستمر في الإعتراف بالأصل المالي ويقر أيضاً باقتراض مضمون للعائدات المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية بالكامل، فإنه يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات ومجموع الإعتبار المستلم والمدين والأرباح/ الخسائر المتراكمة التي تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر وتراكمت في حقوق الملكية في الربح أو الخسارة، بإستثناء الاستثمار في الأسهم المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)، حيث لا تصنف الأرباح / الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة.

عند إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية بخلاف بالكامل (على سبيل المثال عندما يحتفظ المصرف بخيار إعادة شراء جزء من الموجودات المحولة)، فإن المصرف يخصص القيمة الدفترية السابقة للموجودات المالية بين الجزء الذي ما يزال يدرجه كتحسين مستمر والجزء الذي لم يعد يعترف به على أساس القيم العادلة النسبية لتلك الأجزاء في تاريخ التحويل. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية المخصصة للجزء الذي لم يعد معترف به ومجموع الإعتبار المستلم للجزء الذي لم يعد معترف به وأي أرباح / خسائر تراكمية خُصصت له واعترف بها في الدخل الشامل الآخر في الربح أو الخسارة. يتم توزيع الأرباح / الخسائر المتراكمة التي اعترف بها في الدخل الشامل الآخر بين الجزء الذي ما يزال يعترف به والجزء الذي لم يعد يُعترف به على أساس القيم العادلة النسبية لتلك الأجزاء. لا ينطبق هذا على الاستثمارات في الأسهم المحددة كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة.

الشطب:

يتم شطب القروض وأوراق الدين عندما لا يكون لدى المصرف توقعات معقولة لاسترداد الموجودات المالية (إما في مجملها أو في جزء منها). هذه هي الحالة عندما يقرر المصرف بأنه لا يوجد لدى المقترض أصول أو مصادر دخل قد تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. يمثل الشطب حدث إلغاء الإعتراف، في حال قام المصرف بالاستعانة بالقوانين والتعليمات النافذة لمحاولة استرداد الذمم المدينة المستحقة على الموجودات المالية المشطوبة فإنه يتم قيدها في بيان الدخل عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة في بيان الوضع المالي:

يتم عرض مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في بيان الوضع المالي كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) :لا يتم إثبات مخصص خسارة في بيان الوضع المالي حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في التغير المتراكم في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية؛
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص ؛ و
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للمصرف تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب: فإن المصرف يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

(د) المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل موجودات مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للمصرف أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون المصرف ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف.

أدوات حقوق الملكية:

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن المصرف وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

أسهم الخزينة:

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي ربح / خسارة في الربح أو الخسارة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف.

أدوات مركبة:

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من المصرف بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار، تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة، يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية:

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "المطلوبات المالية الأخرى."

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

يتم قياس الالتزامات المالية غير المحتفظ بها للمتاجرة والتي لم يتم تحديدها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL) لاحقاً بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها (FVTPL) عندما يتم الاحتفاظ بالالتزام المالي للتداول أو يتم تعيينها على أنها (FVTPL).

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL) عند الاعتراف الأولي إذا:

- كان هذا التعيين يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك ؛ أو
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقيم أداءها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثق للمصرف، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المصرف مقدمة داخلياً على هذا الأساس؛ أو،
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL).

(هـ) تقاص الموجودات والمطلوبات المالية

تقاص الموجودات والمطلوبات المالية وتظهر في بيان الوضع المالي بالقيمة الصافية فقط عندما يكون هناك حق قانوني لعمل ذلك أو عندما ينوي المصرف إما القيام بالتسوية على أساس صافي القيمة وإما أن يحقق الموجودات ويسدد المطلوبات بشكل متزامن.

(و) القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منظمة بين متشاركين في السوق في تاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل والتزام معين استناداً إلى خصائص الأصل أو الالتزام والتي يقوم المتشاركين في السوق بأخذها بعين الاعتبار عند عملية تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة للأصول غير المالية بالأخذ بعين الاعتبار قدرة متشارك في السوق على انتاج منافع اقتصادية من خلال التوظيفات الفضلى للأصل أو من خلال بيعه لمتشارك آخر في السوق الذي قد يقوم بتوظيفات فضلى للأصل.

يقوم المصرف باعتماد أسعار السوق لتقييم أدواته المالية المتداولة في سوق مالي نشط. إذا لم يكن سوق الأداة نشطاً يقوم المصرف باعتماد تقنيات لقياس القيمة العادلة تأخذ في الاعتبار الاستعمال الأقصى لمعلومات منظورة في السوق حيث ينطبق.

حدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة :

- المستوى ١ : الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المتطابقة التي يمكن للمنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس؛
- المستوى ٢ : المدخلات عدا الأسعار المعلنة المتضمنة في المستوى الأول والتي تعتبر ملحوظة للأصل أو التزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر؛
- المستوى ٣ : المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل بيان وضع مالي. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في الربح أو الخسارة على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في الربح أو الخسارة على طبيعة علاقة التحوط.

(ز) الأدوات المالية المشتقة

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل بيان وضع مالي. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في بيان الأرباح أو الخسائر على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في بيان الأرباح أو الخسائر على طبيعة علاقة التحوط.

المشتقات المتضمنة:

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في الأدوات المالية والأخرى أو العقود المتضمنة الأخرى ذات المشتقات المتضمنة كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة:

- لا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
- ليست من ضمن الأصول ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

(ح) عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للمصرف مبدئياً بالقيمة العادلة لها، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً :

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الربح المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للمصرف، أيهما أكبر.

لم يحدد المصرف أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL).

(ط) محاسبة التحوط

يُحدد المصرف بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات المصرف كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق المصرف محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك، لا يستخدم المصرف الإعفاء لمواصلة قواعد محاسبة التحوط باستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، أي أن المصرف يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩.

عند بداية علاقة التحوط، يوثق المصرف العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر، يوثق المصرف ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له، والتي تلبي عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية:

- تواجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط ؛ و
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم المصرف بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها المصرف بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم المصرف بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء، فإن المصرف يعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط، يحدد المصرف القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر، على مدى فترة التحوط، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الإعتراف بالبنود غير المالية. لا تتضمن سياسة المصرف لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبنود غير المالية، وذلك لأن مخاطر المصرف تتعلق بالمواد المالية فقط.

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها المصرف هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية، مما يعني أنه تُطفأ القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة على أساس منطقي (على سبيل المثال، وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.

في بعض علاقات التحوط، يستبعد المصرف من التحديد العنصر الآجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات. في هذه الحالة، تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات، وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف، فإن المصرف يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

التحوطات بالقيمة العادلة:

يُعترف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في الأرباح أو الخسائر فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة، يُعترف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد المصرف علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI).

تُعدل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها

وإجراء قيد مقابل في الربح أو الخسارة. وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) ، لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في الربح أو الخسارة بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوط في الأرباح أو الخسائر، فإنه يُعترف بها في نفس البند مثل البند المتحوط له.

لا يتوقف المصرف عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعلية (أي أدوات الدين المقاسة بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في الربح أو الخسارة بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوطات التدفق النقدي:

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر، محصوراً بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحاً منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى الربح أو الخسارة.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق الملكية في بيان الربح أو الخسارة في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة، في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد المصرف يتوقع حدوث المعاملة، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى الربح أو الخسارة.

يتوقف المصرف عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملاً بدرجة كبيرة، ويُحتسب التوقف بأثر مستقبلي. تبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق الملكية ويعترف بها مباشرة في الربح أو الخسارة.

تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية:

تُعالج تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملة الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

(ي) قروض وتسليفات

القروض والتسليفات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، وغير مدرجة في سوق مالي ناشط. تظهر القروض والتسليفات على أساس الكلفة المطفأة بعد تنزيل مؤونة الخسائر الائتمانية المتوقعة.

(ك) موجودات ثابتة مادية

تظهر الموجودات الثابتة المادية على أساس الكلفة التاريخية، بعد تنزيل الاستهلاكات المتراكمة وخسارة تدني القيمة، إن وجدت.

يتم احتساب استهلاك الموجودات الثابتة المادية لإطفاء تكلفة الموجودات، باستثناء الأراضي والدفعات على حساب نفقات رأسمالية، باستعمال طريقة القسط الثابت على مدى مدة الخدمة المقدرة للأصول المعنية باعتماد الأعمار الإنتاجية التالية :

	سنوات
مباني وعقارات	٥٠
سيارات	٥
آلات وأجهزة وأثاث	٧
الحاسب الآلي	٣-٧
معدات تحسينات المباني	٧

إن الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أي من الموجودات الثابتة يتم تحديدها بالفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية للموجودات ويتم تسجيلها ضمن بيان الدخل.

(ل) موجودات غير ملموسة

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة، باستثناء الشهرة، باستعمال طريقة القسط الثابت وفق الأعمار الانتاجية أدناه وهي تخضع لاختبار التدني في قيمتها.

(م) الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة

لقد تم تملك عقارات تنفيذاً لضمانات على قروض وتسليفات. تظهر هذه الموجودات بالكلفة ناقص أي خسائر تدني متراكمة. إن تملك مثل هذه الموجودات هو منظّم من قبل السلطات المصرفية المحلية التي توجب تصفية هذه الموجودات خلال مهلة سنتين من تاريخ التملك. وفي حال التخلف عن التصفية فإن السلطة المنظمة المعنية توجب تخصيص احتياطي خاص للتصفية يؤخذ من الأرباح السنوية الصافية ويظهر ضمن بنود حقوق الملكية.

وفقاً لسياسة المصرف يتم تحديد ما إذا كانت الموجودات المستملكة من الأفضل أن تستخدم للعمليات الداخلية أو يجب أن تباع. يتم نقل الموجودات المفيدة للعمليات الداخلية لفئة الموجودات المشابهة حسب قيمتها المستملكة أو القيمة الدفترية للأصل المضمون الأصلي، أيهما أقل. يتم نقل الموجودات التي يتم تحديد خيار بيعها ليكون الخيار الأفضل، للموجودات المحتفظ بها للبيع بالقيمة العادلة أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع للموجودات غير المالية في تاريخ التملك وذلك تماشياً مع سياسة المصرف.

(ن) التدني في قيمة موجودات ملموسة وغير ملموسة

بتاريخ كل بيان وضع مالي، يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية لموجوداته الملموسة وغير الملموسة (بما فيها الموجودات المأخوذة استيفاء لديون) لتحديد فيما إذا كان يوجد أي مؤشر بأن تلك الموجودات قد أصابها خسارة تدني في قيمتها. إن وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة الاستردادية للأصل لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (إن وجدت).

القيمة الاستردادية هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة ناقص كلفة البيع والقيمة الاستعمالية. عند تحديد القيمة الاستعمالية، يتم حسم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستعمال نسبة حسم قبل الضريبة تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الملازمة للأصل الذي لم يتم بشأنه تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

إذا كان تقدير القيمة الاستردادية للأصل أقل من قيمته الدفترية، يتم إنقاص القيمة الدفترية للأصل لتوازي القيمة الاستردادية. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) إلى أن تصل إلى التقدير المعدّل لقيمتها الاستردادية، لكن بحيث أن القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن أن تحدد فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) في سنوات سابقة. يتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

(س) المؤونات

يتم قيد المؤونات إذا، نتيجة حدث سابق، ترتب على المصرف موجب قانوني أو استنتاجي يمكن تقديره بشكل موثوق، وأنه من المحتمل أن يتوجب إجراء تدفق منافع اقتصادية إلى الخارج لتسديد الموجب.

(ع) صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات وأعباء الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة على أنها محتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح الصافية في "صافي إيرادات الفوائد" كـ "إيرادات فوائد" و "أعباء فوائد " في حساب الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسارة (FVTPL) ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة، انظر "صافي أرباح على محافظة الأدوات المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.".

معدل الفائدة الفعلية (EIR) هو السعر الذي يُخفض بالضبط التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

يتضمن احتساب سعر الفائدة الفعلية جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد والتي تكون إضافية وتنسب مباشرة إلى ترتيبات الإقراض المحددة، وتكاليف المعاملة، وجميع الأقساط الأخرى أو الخصومات الأخرى. وفيما يتعلق بالموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر، تُثبت تكاليف المعاملات في الربح أو الخسارة عند الإعتراف الأولي.

تُحتسب إيرادات الفوائد / أعباء الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس الكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى الكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على الكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية ناقصاً مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو إشتريت وهي متدنية إئتمانياً (POCI)، فإن معدل الفائدة الفعال (EIR) يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECLs) في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع استلامها من الأصل المالي.

(ف) صافي إيرادات الرسوم والعمولات

تتضمن إيرادات الرسوم والعمولات والأعباء رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال (انظر أعلاه). كما تتضمن الرسوم المدرجة في هذا الجزء من بيان الربح أو الخسارة للمصرف، ضمن أمور أخرى، الرسوم المفروضة على خدمة القرض، ورسوم عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض ورسوم التمويل المشترك للقروض.
تُحتسب أعباء الرسوم والعمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات.

(ص) صافي أرباح على محفظة الأوراق المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة جميع الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بما في ذلك إيرادات وأعباء الفوائد وأرباح الأسهم ذات الصلة.

(ق) توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات.

(ر) ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
يحتسب المصرف مؤونة ضريبة الدخل وفقاً لأحكام القانون ٢٨ تاريخ ١٦ نيسان ٢٠٠١، والذي حدد الضريبة بمعدل ٢٥ % من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل ٥% من قيمة الضريبة والتي بدأ تطبيقها ابتداءً من ٢ تموز ٢٠١٣، وقد تم تعديلها بالقانون رقم ٤٦ للعام ٢٠١٧ لتصبح بمعدل ١٠% من قيمة الضريبة ابتداءً من ١ كانون الثاني ٢٠١٨.

تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح الصافية الواردة في بيان الدخل الموحد بسبب استبعاد المبالغ غير الخاضعة للضريبة وإضافة المبالغ غير الجائز تنزيلها من الوعاء الضريبي.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.
يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ المعلومات المالية المرحلية الموجزة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

(ش) النقد وما يوازي النقد

يتضمن النقد وما يوازي النقد أرصدة ذات استحقاقات تعاقدية أساسية تقل عن ثلاثة أشهر.

٤ – المقررات المحاسبية الهامة والمصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف، المذكورة في الايضاح ٣، يتوجب على الإدارة أن تتخذ قرارات وتقوم بتقديرات وافتراضات بشأن القيم الدفترية لموجودات ومطلوبات لا تتوضح بسهولة من مصادر أخرى. إن التقديرات والافتراضات الخاصة بها تبنى على أساس الخبرة السابقة وعوامل أخرى تعتبر ذات صلة. إن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات الخاصة بها بصورة مستمرة، يتم إجراء القيود الناتجة عن تعديل التقديرات المحاسبية في الفترة المالية التي يحصل فيها تعديل التقدير وذلك إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة، أو في فترة التعديل وفترات لاحقة إذا كان التعديل يؤثر على الفترة الحالية وفترات لاحقة.

(٤.أ) المقررات المحاسبية الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية:

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة المصرف استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة. إن أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة المصرف مفصلة أدناه:

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد المصرف نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمصرف حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان من غير المناسب لأن هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. لا يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، يأخذ المصرف في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة في التقديرات المستخدمة من قبل إدارة المصرف المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الإئتمان والتي تؤدي إلى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (١ و٢ و ٣).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقترض، الخ). يراقب المصرف مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عند حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (١٢) شهراً إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

(٤.ب) المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية:

مبدأ الاستمرارية:

قامت إدارة المصرف بتقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة وهي مقتنعة بأن المصرف يمتلك الموارد اللازمة لمواصلة الأعمال في المستقبل المنظور. بالإضافة إلى ذلك، إن إدارة المصرف ليست على علم بأي شكوك جوهرية التي قد تؤثر بشكل جوهري على قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وبالتالي إن المعلومات المالية المرحلية الموجزة محضرة على أساس مبدأ الاستمرارية.

تحديد القيم العادلة:

إن تحديد القيمة العادلة لموجودات مالية ليس لها سعر سوق يمكن لحظه يتطلب استعمال تقنيات تقييم كما هو مذكور في الايضاح ٣ (ز). وبالنسبة للأدوات المالية المتداولة بشكل غير متكرر وأسعارها قليلة الشفافية، فإن القيمة العادلة تكون أقل موضوعية، وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام تعتمد على السيولة، التركيز، عوامل سوق غير أكيدة، افتراضات تسعير، ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة المعنية.

تستخدم المعطيات غير المنظورة في قياس الوحدة العادلة عندما تكون المعطيات المنظورة غير متوفرة، وبالتالي تنطبق في الحالات التي تكون فيها حركة السوق بتاريخ التقييم ضعيفة هذا إن وجدت، ويجب أن تبقى الغاية من قياس القيمة العادلة نفسها، أي أن تمثل السعر المقبول للتفرغ عنها من مالك الأدوات المالية أو صاحب الالتزام لمطلوبات أدوات مالية. يتم الوصول إلى المعطيات غير المنظورة بالاعتماد على أفضل المعلومات المتوفرة في ظل الظروف المحيطة، والتي يمكن أن تتضمن المعلومات المتوفرة لدى المنشأة بالإضافة إلى تطبيق معدلات حسم معينة عملاً بالاجراءات الداخلية للمصرف وذلك ضمن نموذج التقييم المستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية الظاهرة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وعلى أساس الكلفة المطفأة.

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات، النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم المصرف معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

نسبة احتمال التعثر

تشكل نسبة احتمال التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر نسبة احتمال التعثر تقديراً لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة في حال التعثر

تعتبر الخسارة في حال التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات الثابتة:

كما هو موضح في الإيضاح رقم (٣) أعلاه إن المصرف يراجع الأعمار الإنتاجية في نهاية كل فترة مالية. خلال الفترة لم تظهر أية مؤشرات تدعو إلى تغيير الأعمار المقدرة للموجودات الثابتة.

تدني قيمة الموجودات غير المالية وتكوين المؤونات اللازمة:

في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية، قامت الإدارة بتقدير القيمة الاستردادية للأصول غير المالية وذلك من خلال إجراء مراجعة للقيم الدفترية لهذه الأصول لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر على تدني قيمتها. باعتقاد الإدارة، لا توجد مؤشرات لتكوين مؤونات تدني إضافية.

٥- نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
نقد في الخزينة	٨,١١٩,٧٧٥,٠٨١	٧,٩٦٠,٤٥٥,٨٤٧	٧,١٥٢,٣٢٥,٨٨١
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:			
حسابات جارية وتحت الطلب	١٤,٥٥٧,٦١٢,٧٢١	١٧,٩٤٩,٦٥٧,٤٤٣	١٠,٧٠٣,٣٨٨,٧٧٥
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال فترة ٣ أشهر أو أقل)	١,٣٠٨,٠٠٠,٠٠٠	-	٢,٧٣٦,٩٧٣,٢٧٥
احتياطي نقدي الزامي*	٣,٦٤١,٢٤٢,٢٦١	٣,٥٤٢,٧٦٦,٩٦٢	-
	٢٧,٦٢٦,٦٣٠,٠٦٣	٢٩,٤٥٢,٨٨٠,٢٥٢	٢٠,٥٩٢,٦٨٧,٩٣١

إن الأرصدة لدى مصرف سورية المركزي مصنفة ضمن المرحلة الأولى كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ وكما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨، ولا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى، الثانية، والثالثة) أو أرصدة معدومة خلال فترة الثلاثة الأشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩ والسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

* وفقاً للقوانين والتشريعات المصرفية المطبقة في الجمهورية العربية السورية الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء القرار رقم ٥٩٣٨ تاريخ ٢ أيار ٢٠١١ على المصارف أن تحتفظ باحتياطي نقدي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي بنسبة ٥% من متوسط الودائع تحت الطلب، وودائع التوفير والودائع لأجل باستثناء ودائع الإدخار السكني، إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله في الأنشطة التشغيلية للمصرف.

تم إيقاف العمل لفرعين مؤقتاً نتيجة للظروف الاستثنائية التي تمر فيها الجمهورية العربية السورية بعد الحصول على الموافقة من قبل مصرف سورية المركزي لحين زوال هذه الظروف لتعود بعدها للخدمة. خلال عام ٢٠١٥ تم نقل كامل رصيد النقد في الفروع المغلقة إلى فروع عاملة دون أي خسائر وتم إلغاء المخصص المقابل لها ضمن بند مخصصات متنوعة.

٦- أرصدة لدى مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)		
	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
حسابات جارية وتحت الطلب	١٧,٥٢٧,١٢٩,٩٩٢	٣,٤٥٩,٦٩٢,٤٧٧	٢٠,٩٨٦,٨٢٢,٤٦٩
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال فترة ٣ أشهر أوأقل)	٢,٣٢٧,٧٦٣,٠٠٣	٧,٦٤٤,٣٥٦,٩٦١	٩,٩٧٢,١١٩,٩٦٤
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(٤,٣٩٤,٣٣٢)	(٢,٠٤٩,١٥٢)	(٦,٤٤٣,٤٨٤)
	١٩,٨٥٠,٤٩٨,٦٦٣	١١,١٠٢,٠٠٠,٢٨٦	٣٠,٩٥٢,٤٩٨,٩٤٩

	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)		
	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
حسابات جارية وتحت الطلب	١٤,٠٣٢,٦٤٢,٦٢٦	٥,٧٣٦,٠٦٠,٤٣٨	١٩,٧٦٨,٧٠٣,٠٦٤
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال فترة ٣ أشهر أو أقل)	٤,٠٥٨,٧٢٧,٩٧٥	٧,٦٣٣,٠١٧,٦٩١	١١,٦٩١,٧٤٥,٦٦٦
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(٤,٠٧٤)	(٨,٠٥٥,٨٣٠)	(٨,٠٥٩,٩٠٤)
	١٨,٠٩١,٣٦٦,٥٢٧	١٣,٣٦١,٠٢٢,٢٩٩	٣١,٤٥٢,٣٨٨,٨٢٦

	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)		
	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
حسابات جارية وتحت الطلب	١٧,١٦٨,٢٢٨,٢٤٣	٢,٩٥٥,٢١٣,٦٨٤	٢٠,١٢٣,٤٤١,٩٢٧
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال فترة ٣ أشهر أو أقل)	٥,٩٣٥,٦٢٦,١٤٣	٢١,٥٨٠,٣٣٥,٦٣٨	٢٧,٥١٥,٩٦١,٧٨١
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(٥,٤٢٢)	(٢٧,٢٦٧,٣٨٤)	(٢٧,٢٧٢,٨٠٦)
	٢٣,١٠٣,٨٤٨,٩٦٤	٢٤,٥٠٨,٢٨١,٩٣٨	٤٧,٦١٢,١٣٠,٩٠٢

إن الأرصدة لدى مصارف مصنفة ضمن المرحلة الأولى كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ وكما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨، ولا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى، الثانية، والثالثة) أو أرصدة معدومة خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩ والسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

بلغت الأرصدة لدى المصارف التي لا تتقاضى فوائد ٢٠,٩٨٦,٨٢٢,٤٦٩ ليرة سورية كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة) (مقابل ٢١,٥٢١,٧٠٣,٠٦٢ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

لاتوجد لدى المصرف إيداعات مقيدة السحب كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)، ولاتوجد لدى المصرف إيداعات مقيدة السحب كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

٧- إيداعات لدى مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)		
	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من ٣ أشهر)	١,٧٤٤,٠٠٠,٠٠٠	-	١,٧٤٤,٠٠٠,٠٠٠
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(٣,٠٤٦,٩١٧)	-	(٣,٠٤٦,٩١٧)
	١,٧٤٠,٩٥٣,٠٨٣	-	١,٧٤٠,٩٥٣,٠٨٣

	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)		
	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة أشهر)	٣,٦٦٠,١٨٨,٢٨٧	-	٣,٦٦٠,١٨٨,٢٨٧
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(١,٤٠٠,٩٥٨)	-	(١,٤٠٠,٩٥٨)
	٣,٦٥٨,٧٨٧,٣٢٩	-	٣,٦٥٨,٧٨٧,٣٢٩

	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)		
	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة أشهر)	-	-	-
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	-	-	-
	-	-	-

إن الإيداعات لدى مصارف مصنفة ضمن المرحلة الأولى كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ وكما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨، ولا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى، الثانية، والثالثة) أو أرصدة معدومة خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩ والسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

بلغت إيداعات التي لا تتقاضى فوائد ١,٧٤٤,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ ولا توجد لدى المصرف إيداعات لا تتقاضى فوائد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

لا توجد لدى المصرف إيداعات مقيدة السحب كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ ولا توجد لدى المصرف إيداعات مقيدة السحب كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

٨- صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
شركات كبرى:			
حسابات جارية مدينة	٢,١٤٠,٥٥٥,٩٨٣	١,٧٢٢,٠٤٣,٦٧١	٩٨٢,١١٩,٥٢٢
حسابات دائنة صدفة مدينة	٣,٣٥١,٨٣٥	١٨,٥٦٩,٩٥٩	٢٠,٠٥٨,٩٥١
قروض وسلف	٣٥,٤٦٧,٨١٣,٤٩٩	٣٤,٢٣١,٢٦٩,١٤٥	٢٨,٩٦٥,٥٣٩,٦٣١
فوائد مقبوضة مقدماً على القروض	(١٠١,١٥٣,٥٠٠)	(٥٦,٩٤٥,٣٦٩)	(٦٠,٠٦٦,٢٣٠)
صافي تسهيلات شركات كبرى	٣٧,٥١٠,٥٦٧,٨١٧	٣٥,٩١٤,٩٣٧,٤٠٦	٢٩,٩٠٧,٦٥١,٨٧٤
شركات متوسطة وصغيرة:			
حسابات جارية مدينة	-	-	١,١١٠,٨٠٠
قروض وسلف	١٠,٢١٥,٤٣١	١٠,٢١٥,٤٣١	٧,٣٣٤,٤١٥
حسابات دائنة صدفة مدينة	٢٣٥	١,٩٦٧,٥٧١	٣,٢٣٩,٠٤٣
صافي تسهيلات شركات متوسطة وصغيرة	١٠,٢١٥,٦٦٦	١٢,١٨٣,٠٠٢	١١,٦٨٤,٢٥٨
أفراد:			
قروض وسلف	٢٣٤,٦١٠,٧٩٦	٢٠٦,٧٥٢,٩٧١	١١٨,٤٩٠,٠٣٦
حسابات دائنة صدفة مدينة	١٦,٨٢٦,٢٢٢	٣٢٢,٦٢٨	٣١٩,٢٦٤
صافي تسهيلات أفراد	٢٥١,٤٣٧,٠١٨	٢٠٧,٠٧٥,٥٩٩	١١٨,٨٠٩,٣٠٠
قروض سكنية:			
قروض سكنية	٦١٤,٩٤٧,٠٥٨	٤٥٢,٤٠٤,٠٦٥	٣٣٥,٥١٣,٢٠٦
صافي تسهيلات قروض سكنية	٦١٤,٩٤٧,٠٥٨	٤٥٢,٤٠٤,٠٦٥	٣٣٥,٥١٣,٢٠٦
	٣٨,٣٨٧,١٦٧,٥٥٩	٣٦,٥٨٦,٦٠٠,٠٧٢	٣٠,٣٧٣,٦٥٨,٦٣٨
ينزل:			
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(٦,٠٥٣,٠٥٨,٦٦٥)	(٦,١٥٤,٢٥٨,٥٩٦)	(٤,٧٦٧,٣١٠,٣٤١)
مخصص عام للخسائر الائتمانية على مستوى المحفظة	(٢٦,٦٠١,٣٠٤)	(٢٦,٦٠١,٣٠٤)	(٢,١٨٧,٧٥٠,١٣٧)
الفوائد والعمولات المعلقة	(٣,٥٣٢,٣٤١,٢١٩)	(٣,٢١٣,٣٣٢,٥٨٠)	(٢,٢٤١,١١٣,٧١٨)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	٢٨,٧٧٥,١٦٦,٣٧١	٢٧,١٩٢,٤٠٧,٥٩٢	٢١,١٧٧,٤٨٤,٤٤٢

فيما يلي الحركة على أرصدة التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الفترة/ السنة:

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية الفترة	٢٠,١٤٨,٩٣٣,٠٦٨	٣,٢٧٩,٥٨٦,٦٠٦	١٣,١٥٨,٠٨٠,٣٩٨	٣٦,٥٨٦,٦٠٠,٠٧٢
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٣,٠٧٩,٨١١,٤٣٤	(٣,٠٤١,٤٨٧,٩٥٨)	(٣٨,٣٢٣,٤٧٦)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٧٢,١٤١,٩٠٣)	٣,٧٥٦,٧٥٠,٨٠٨	(٣,٦٨٤,٦٠٨,٩٠٥)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٢٣٤,٨٣٧,٣٤١)	-	٢٣٤,٨٣٧,٣٤١	-
زيادة / (نقص) ناتج عن				
تغير أرصدة الزبائن	(٢,٦٧٨,٩٩١,٢٠٥)	٤٣,٤١١,٨٦٦	٣٥٥,١٢٠,٧٠٧	(٢,٢٨٠,٤٥٨,٦٣٢)
التسهيلات الجديدة خلال الفترة	٤,٨٣٦,٧٢٢,٥٩٣	١,٠٧٩	-	٤,٨٣٦,٧٢٣,٦٧٢
التسهيلات المسددة خلال الفترة	(٣٦١,٦١٢,٣٨٤)	(١٢٩,٣٢٠,٩٨٥)	(١٦٧,٦٦٦)	(٤٩١,١٠١,٠٣٥)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(١٨١,٨٠٦,٩٢٩)	(٢٠,٧٥٣,٣٧٠)	(٦٢,٠٣٦,٢١٩)	(٢٦٤,٥٩٦,٥١٨)
الرصيد كما في نهاية الفترة	٢٤,٥٣٦,٠٧٧,٣٣٣	٣,٨٨٨,١٨٨,٠٤٦	٩,٩٦٢,٩٠٢,١٨٠	٣٨,٣٨٧,١٦٧,٥٥٩

للسنة المنتهية في٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية الفترة	١٦,٥٨٩,٥٤٨,٧٤٣	١,٢٠٣,٣٢٧,٠٨٩	١٢,٥٨٠,٧٨٢,٨٠٦	٣٠,٣٧٣,٦٥٨,٦٣٨
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١,٠٧٥,٤٥٤,٦٧٨	(٨٢١,٣٥٣,١٥٥)	(٢٥٤,١٠١,٥٢٣)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٣,٥٤٧,٣٧٩,٨١٦)	٣,٨٣٤,٤٥٤,٢٣٧	(٢٨٧,٠٧٤,٤٢١)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٤٤,٢٥١,١٩٧)	(٣٥٨,٥٤٣,٧١٦)	٤٠٢,٧٩٤,٩١٣	-
زيادة / (نقص) ناتج عن				
تغير أرصدة الزبائن	١,٠٣٣,٨٩٩,٧٢٦	(٥٩٢,٤٨٥,١٨٠)	٧٨٦,٧٥٣,٤٨٨	١,٢٢٨,١٦٨,٠٣٤
التسهيلات الجديدة خلال الفترة	٦,٢٨١,٧٠٦,٤٩٤	٢٤,٢٩١,٤٥٦	٣,٣٧٩,٩٦٩,٢٥٩	٩,٦٨٥,٩٦٧,٢٠٩
التسهيلات المسددة خلال الفترة	(٧٦٥,٥٢٩,٤٨٧)	(١٠,١٠٤,١٢٥)	(٣,٣٨٤,٧٥٣,٣٩٩)	(٤,١٦٠,٣٨٧,٠١١)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(٤٧٤,٥١٦,٠٧٣)	-	(٦٦,٢٩٠,٧٢٥)	(٥٤٠,٨٠٦,٧٩٨)
الرصيد كما في نهاية الفترة	٢٠,١٤٨,٩٣٣,٠٦٨	٣,٢٧٩,٥٨٦,٦٠٦	١٣,١٥٨,٠٨٠,٣٩٨	٣٦,٥٨٦,٦٠٠,٠٧٢

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال الفترة/ السنة:

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية الفترة	٣٢١,٧٨٧,٢٦٣	–	٥,٨٣٢,٤٧١,٣٣٣	٦,١٥٤,٢٥٨,٥٩٦
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١٥,٣٢٩,٣٩١	–	(١٥,٣٢٩,٣٩١)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٦٩٦,٧٣٠)	٢,٠٥١,٥٢٢,٢٠٦	(٢,٠٥٠,٨٢٥,٤٧٦)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٥٣,٥٩٦,٢٣١)	–	٥٣,٥٩٦,٢٣١	–
زيادة / (نقص) ناتج عن				
تغير أرصدة الزبائن	(١٥٨,٠٥٢,٨٥٠)	(٢٣١,٨٦٠,٧٣٦)	٣١٢,٣٧٩,٣٨٣	(٧٧,٥٣٤,٢٠٣)
التسهيلات الجديدة خلال الفترة	٣٩,٢١١,٥٦١	٢٠	–	٣٩,٢١١,٥٨١
التسهيلات المسددة خلال الفترة	(٧,٤٢٦,٠٠٩)	–	(٨٣,٨٣٣)	(٧,٥٠٩,٨٤٢)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(٧٧٧,١٨٢)	(٣٠,٣٨٢,٠٨٦)	(٢٤,٢٠٨,١٩٩)	(٥٥,٣٦٧,٤٦٧)
الرصيد كما في نهاية الفترة	١٥٥,٧٧٩,٢١٣	١,٧٨٩,٢٧٩,٤٠٤	٤,١٠٨,٠٠٠,٠٤٨	٦,٠٥٣,٠٥٨,٦٦٥

للسنة المنتهية في٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية الفترة	١٤٨,٠٦٦,٧٧٦	٣٠,٥٦٧,٤٦١	٤,٥٨٨,٦٧٦,١٠٤	٤,٧٦٧,٣١٠,٣٤١
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٨٥,٨٩٨,٧١٤	(٢١,٧٧٧,٦٩٠)	(٦٤,١٢١,٠٢٤)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٤٠,١٥٥,٩٣٨)	١٥٤,٩٨٥,٧٠٧	(١١٤,٨٢٩,٧٦٩)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٧٣,٦٣٣)	(٨,١٢١,٠٩٤)	٨,١٩٤,٧٢٧	–
زيادة / (نقص) ناتج عن				
تغير أرصدة الزبائن	٢٨,٣٩٨,٠٠٥	(١٥٥,٤٢٥,٣٧٦)	١٨١,٤٧٦,٦٥٧	٥٤,٤٤٩,٢٨٦
التسهيلات الجديدة خلال الفترة	١٣٤,٥٨٦,٨١٦	–	١,٩٣٧,٣٥٨,٤٢٦	٢,٠٧١,٩٤٥,٢٤٢
التسهيلات المسددة خلال الفترة	(٣٤,٢٨٥,٧٣٥)	(٢٢٩,٠٠٨)	(٦٥٧,٦١٢,٦٧٥)	(٦٩٢,١٢٧,٤١٨)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(٦٤٧,٧٤٢)	–	(٤٦,٦٧١,١١٣)	(٤٧,٣١٨,٨٥٥)
الرصيد كما في نهاية الفترة	٣٢١,٧٨٧,٢٦٣	–	٥,٨٣٢,٤٧١,٣٣٣	٦,١٥٤,٢٥٨,٥٩٦

الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية على مستوى المحفظة خلال الفترة:

	ل.س.
الرصيد كما في بداية الفترة	٢,٧٩٦,٨٦٠,٨١١
المحول من مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٢,٧٧٠,٢٥٩,٤٥١)
الرصيد كما في نهاية الفترة	٢٦,٦٠١,٣٦٠

تتلخص حركة الفوائد المعلقة كما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد في بداية الفترة / السنة	٣,٢١٣,٣٣٢,٥٨٠	٢,٢٤١,١١٣,٧١٨	١,٦٩٧,٨٩٣,٤٦٢
يضاف:			
الفوائد المعلقة خلال الفترة/ السنة	٣٢٤,٧٥٢,٦٦١	١,٠٥٠,٠٣٧,٣٧٩	٨٢٠,٤٤٧,٣٢٨
ينزل:			
الفوائد المعلقة التي تم شطبها خلال الفترة / السنة	(١٢)	(١٥,٨٩٨,٠٥٦)	(٢٠٧,٨٩٣,١٤٤)
الفوائد المعلقة المحولة للإيرادات خلال الفترة/ السنة	(٣,٧٤٧,٤١٨)	(٥٨,٥٧٧,٠٥٠)	(٦٥,٦٥٥,٤٠٠)
فروقات اسعار الصرف	(١,٩٩٦,٥٩٢)	(٣,٣٤٣,٤١١)	(٣,٦٧٨,٥٢٨)
الرصيد كما في نهاية الفترة / السنة	٣,٥٣٢,٣٤١,٢١٩	٣,٢١٣,٣٣٢,٥٨٠	٢,٢٤١,١١٣,٧١٨

٩- موجودات مالية بالكلفة المطفأة

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
سندات صادرة عن مصارف (ذات عائد ثابت)	٥,٩١٥,١٧٨,٤١٥	٥,٩٣٠,٧٥٢,١٦٩	٥,٥٤٥,٧٢٩,٠٢٣
شهادات إيداع (ذات عائد ثابت)	١٠,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-
شهادات إيداع مصرف سوريا المركزي	١,٥٣٥,٦٩٣,١٥١	-	-
	١٨,٣٥٠,٨٧١,٥٦٦	١٦,٨٣٠,٧٥٢,١٦٩	٥,٥٤٥,٧٢٩,٠٢٣
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٦٣,٦٣٨,١٠٩)	(١٦١,٣٣٥,٣٢٦)	(٤,٦٣١,٣٥٨)
	١٨,١٨٧,٢٣٣,٤٥٧	١٦,٦٦٩,٤١٦,٨٤٣	٥,٥٤١,٠٩٧,٦٦٥

أ- سندات شركات (ذات عائد ثابت):

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
سندات صادرة عن مصارف (ذات عائد ثابت)			
القيمة الاسمية للسندات	٥,٨٨٦,٠٠٠,٠٠٠	٥,٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠
القيمة الاسمية للسندات المشتراة	-	٢,٨٣٤,٠٠٠,٠٠٠	-
القيمة الاسمية للسندات المباعة	-	(٢,٣٩٨,٠٠٠,٠٠٠)	-
الحسم	(٥١,١٦٤,٦٠٠)	(٥١,١٦٤,٦٠٠)	(٤٩,١٥٩,٠٠٠)
العلاوة	١٥٣,٠٠٣,٣٠٠	١٥٣,٠٠٣,٣٠٠	١٤٥,٧٤٣,٩٠٠
القيمة الدفترية للسندات	٥,٩٨٧,٨٣٨,٧٠٠	٥,٩٨٧,٨٣٨,٧٠٠	٥,٥٤٦,٥٨٤,٩٠٠
إطفاء العلاوة	(١٠١,٤٧٩,٨٨٥)	(٨٠,٠٠٢,٦٣٤)	(١,٠٩٣,٣٦٢)
إطفاء الحسم	٢٨,٨١٩,٦٠٠	١٥,٨٥٩,١٧٧	٢٣٧,٤٨٥
إطفاء الباقي من علاوة للسندات المباعة	-	(٢,٤٠٦,٠١٨)	-
إطفاء الباقي من حسم للسندات المباعة	-	٩,٤٦٢,٩٤٤	-
	٥,٩١٥,١٧٨,٤١٥	٥,٩٣٠,٧٥٢,١٦٩	٥,٥٤٥,٧٢٩,٠٢٣
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢,٠٠٤,٤٢٨)	(٢,٣٦٤,٨١٤)	(٤,٦٣١,٣٥٨)
	٥,٩١٣,١٧٣,٩٨٧	٥,٩٢٨,٣٨٧,٣٥٥	٥,٥٤١,٠٩٧,٦٦٥

تمثل الموجودات المالية بالكلفة المطفأة سندات صادرة عن مصارف تجارية غير مقيمة بالدولار الأمريكي بفائدة تتراوح بين ٢,٧٥% إلى ٧,٥%، قام المصرف بشراء سندات بقيمة ٦,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي تستحق خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

قام المصرف ببيع سندات بقيمة ٥,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨، ونتج عن عملية بيع الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق خسائر بقيمة ١٧,٩٠٤,٠٧٤ ليرة سورية والتي تمثل التغير لتلك السندات من تاريخ شرائها كما تكبد المصرف عمولات بيع بقيمة ١,١٩٩,٠٠٠ ليرة سورية لتصبح قيمتها ١٩,١٠٣,٠٧٤ ليرة سورية خلال عام ٢٠١٨.

تاريخ الإستحقاق

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩		
	القيمة الاسمية		معدل الفائدة
	دولار أمريكي	بالليرة السورية	
١٨ تشرين الثاني ٢٠١٩	٤,٥٠٠,٠٠٠	١,٩٦٢,٠٠٠,٠٠٠	%٧,٥٠
٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٠	٤,٥٠٠,٠٠٠	١,٩٦٢,٠٠٠,٠٠٠	%٢,٧٥
٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٠	٤,٥٠٠,٠٠٠	١,٩٦٢,٠٠٠,٠٠٠	%٣,٥٠
	١٣,٥٠٠,٠٠٠	٥,٨٨٦,٠٠٠,٠٠٠	

ب- شهادات شركات (ذات عائد ثابت):

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
القيمة الاسمية للسندات	١٠,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-
القيمة الاسمية للسندات المشتراة	-	١٠,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-
القيمة الاسمية للسندات	١٠,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٦١,٦٣٣,٦٨١)	(١٥٨,٩٧٠,٥١٢)	-
	١٠,٧٣٨,٣٦٦,٣١٩	١٠,٧٤١,٠٢٩,٤٨٨	-

تمثل الموجودات بالكلفة المطفأة (شهادات إيداع) قيمة شهادات إيداع صادرة عن مصارف تجارية غير مقيمة بقيمة ٢٥ مليون دولار أمريكي بفائدة سنوية ٧,٥%.

تاريخ الإستحقاق

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩		
	القيمة الاسمية		معدل الفائدة
	دولار أمريكي	بالليرة السورية	
٤ أيار ٢٠٢٣	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٧,٥%
	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠	

شهادات إيداع مصرف سوريا المركزي

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
القيمة الاسمية للسندات المشتراة	١,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-
العلاوة	(٧٢,٠٠٠,٠٠٠)	-	-
القيمة الدفترية للسندات	١,٥٢٨,٠٠٠,٠٠٠	-	-
إطفاء العلاوة	٧,٦٩٣,١٥١	-	-
	١,٥٣٥,٦٩٣,١٥١	-	-

تمثل الموجودات المالية بالكلفة المطفأة (شهادات إيداع مصرف سوريا المركزي) قيمة شهادات إيداع صادرة عن مصرف سوريا المركزي بالليرة السورية بفائدة سنوية ٤,٥% تستحق خلال سنة.

١٠- موجودات ضريبية مؤجلة

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
موجودات ضريبية مؤجلة ناتجة عن:			
الرصيد كما في بداية الفترة / السنة	١٣١,٩٩٧,٨١٩	٩٦,٣٠٥,١٢١	٣٥٦,٤٢٣,٩٧٧
مصروف ضريبة الدخل	(١٣١,٩٩٧,٨١٩)	-	(٢٦٢,٣٨٤,١٥٣)
إطفاء / (تشكيل) ضريبة على التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال الدخل الشامل	-	٣٥,٦٩٢,٦٩٨	٢,٢٦٥,٢٩٧
الرصيد كما في نهاية الفترة / السنة	-	١٣١,٩٩٧,٨١٩	٩٦,٣٠٥,١٢١

تم إتباع أسلوب التقاص في احتساب الموجودات والمطلوبات الضريبية فيما يخص الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن ربح الفترة كما يلي:

	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار	
	٢٠١٩ (غير مدققة)	٢٠١٨ (غير مدققة)
	ل.س.	ل.س.
صافي الربح قبل الضريبة	٢٠١,٢٦٧,٩٨٣	٤,٠٩٨,٦٠٠
استهلاك المباني	٤,٥٣٠,٣٦٩	١,٣٤٧,٩٢٥
استهلاك تحسينات على المباني المملوكة	٨,٣٧٩,٨٣٦	٢,٤٦٦,٢٠٠
استرداد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	(٨٥,٠٠٠,٠٠٠)
استرداد مؤونات خضعت مسبقاً للضريبة	(١٨٢,٣١٨,٨١٥)	(٤٧,٢٨٥,٨٩٢)
ضريبة عقود غير مقيمين	١,٢٩٢,١٥٤	٢٩٣,٣٦٣
مخصص تقلب أسعار القطع	٤,١٩٠,٩٦٠	٣,٠٩٩,٧٠٠
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	١,٦٨٠,٩٥٧,١٩٨	٨,٣٧٧,٧٠٥
خسائر ضريبية عن سنوات سابقة	(١,٢٣٨,٣٠٧,٦١٤)	-
الربح / (الخسارة) الضريبية	٤٧٩,٩٩٢,٠٧١	(١١٢,٦٠٢,٣٩٩)
(مصروف) / إيراد ضريبة الدخل عن أرباح السنة (٢٥%)	١١٩,٩٩٨,٠١٧	-
ضريبة إعادة إعمار (١٠%)*	١١,٩٩٩,٨٠٢	-
إجمالي الضريبة	١٣١,٩٩٧,٨١٩	-

تم تغيير المعالجة الضريبية لمصروف مخصص الخسائر الائتمانية الإفرادي مقابل تسهيلات غير منتجة حيث تم اعتباره نفقة مقبولة ضريبياً في العام ٢٠١١ استناداً للبيان الضريبي للمصارف الصادر عن وزارة المالية للعام ٢٠١١ والخاص بالعام ٢٠١٠.

* تم تعديل نسبة المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار لتصبح ١٠% بناء على القانون رقم ٤٦ لعام ٢٠١٧.

تم تغيير المعالجة الضريبية لمصروف مخصص الخسائر الائتمانية الإفرادي مقابل تسهيلات غير منتجة حيث تم اعتباره نفقة مقبولة ضريبياً في العام ٢٠١١ استناداً للبيان الضريبي للمصارف الصادر عن وزارة المالية للعام ٢٠١١ والخاص بالعام ٢٠١٠.

تم احتساب ضريبة الدخل المؤجل كمايلي:

	٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	**٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة)**
	ل.س.	**ل.س.**
مصروف ضريبة دخل	(١٣١,٩٩٧,٨١٩)	–
إطفاء موجودات ضريبية مؤجلة عن أعوام سابقة	–	–
	(١٣١,٩٩٧,٨١٩)	–

قررت إدارة المصرف عدم احتساب ضريبة دخل مؤجل والاستمرار بإطفاء الموجودات الضريبية المؤجلة والبالغة ١٣١,٩٩٧,٨١٩ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ والتي لم يتم الاستفادة منها على مدى الخمس سنوات السابقة.

ملخص حركة المطلوبات الضريبية المؤجلة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع وحركة الموجودات الضريبية المؤجلة خلال الفترة / السنة:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)				**كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)**	**كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)**
	المكون					
	بداية الفترة	**خلال الفترة**	**إطفاء**	**نهاية الفترة**		
	ل.س	**ل.س.**	**ل.س.**	**ل.س.**	**ل.س.**	**ل.س.**
موجودات ضريبية مؤجلة	١٣١,٩٩٧,٨١٩	–	(١٣١,٩٩٧,٨١٩)	–	١٣١,٩٩٧,٨١٩	١٣١,٩٩٧,٨١٩
مطلوبات ضريبية مؤجلة	–	–	–	–	–	(٣٥,٦٩٢,٦٩٨)
	١٣١,٩٩٧,٨١٩	–	(١٣١,٩٩٧,٨١٩)	–	١٣١,٩٩٧,٨١٩	٩٦,٣٠٥,١٢١

١١- موجودات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
فوائد وإيرادات محققة غير مستحقة القبض			
مصارف	٢١,٥٧٤,٨٨٤	١٤,١٣٠,٠٨٠	٣,٥٩٣,٨٠٤
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٧,٣٥٢,٨٧٣	٦,٥٩٢,٥٨٦	٦,٥١٢,٦٥٦
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل	-	-	٢٨,٠١١,٥١٣
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٤١٠,٦٨٨,١٤٦	١٦٤,٨٥٢,٩٩٥	٣٦,١٠٦,٦٤٧
	٤٣٩,٦١٥,٩٠٣	١٨٥,٥٧٥,٦٦١	٧٤,٢٢٤,٦٢٠
مصاريف مدفوعة مقدماً	٦٢,٢٨١,١٤٥	٩٩٧,٧٣١,٣٨٧	١,٠٤٢,٠٣٠,٦٥٧
مخزون طباعة وقرطاسية	٧٧,٦٠٨,٤٢١	٧٨,٥١٦,٩٣٦	٤٤,٧١٩,٦٦١
سلف لقاء تعهدات أعمال	٤٣٥,٨٣١,٠٣٣	٣٥٨,١٨٦,٣٢٨	٢٢,٣٩٣,٥١١
طوابع	٢١٧,٠٠٠	١٤٧,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠
موجودات أخرى	٢٦٨,٣٠٧,٣٠٤	١٤٧,١٢٣,٦٠٧	١٥٤,٨١٦,٣٢٩
ضريبة قابلة الاسترداد*	٢٥٣,٤٨٦,٦٦٢	٢٥٣,٤٨٦,٦٦٢	٢٥٣,٤٨٦,٦٦٢
شيكات وبطاقات الصراف الآلي	-	٤,٩٨٨,٠٦٠	٨,١١٤,٩٠٧
تأمينات مدفوعة وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل	٢,٠٥٠,٠٠٠	٢,٠٥٠,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠
سلفة عن شراء أسهم مؤسسة ضمان القروض**	١٠٤,٣٦٧,١٢٠	١٠٤,٣٦٧,١٢٠	-
موجودات ثابتة آلت ملكيتها			
للمصرف وفاءً لديون مستحقة***	٥٧,٨٤٩,٣٧٨	٥٧,٨٤٩,٣٧٨	٥٧,٨٤٩,٣٧٨
	١,٧٠١,٦١٣,٩٦٦	٢,١٩٠,٠٢٢,١٣٩	١,٦٦١,٢٦٢,٧٢٥
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٤,٩٤٧,٧١٣)	(٢,٠١١,٥٨٤)	(٥٥٢,٩٨٧)
	١,٦٩٦,٦٦٦,٢٥٣	٢,١٨٨,٠١٠,٥٥٥	١,٦٦٠,٧٠٩,٧٣٨

* تمثل الضريبة قابلة للاسترداد قيمة ضريبة أعمال عام ٢٠١٦ تم دفعها من قبل المصرف ومن المتوقع استردادها، حيث لم يتم حسمها من خسائر السنوات السابقة وذلك استناداً إلى المادة ١٢ من قانون ضريبة الدخل رقم ٤ لعام ٢٠٠٣.

** يمثل سلفة عن شراء الأسهم الدفعة الأولى من حصة المصرف من أسهم شركة ضمان القروض والبالغ قيمتها ٢٦٠,٩١٧,٨٠٠ ليرة سورية.

*** تمثل الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف لإيفاء ديون مستحقة موجودات انتقلت ملكيتها للمصرف بتاريخ ١٦ كانون الأول ٢٠١٦، وتم تخفيض دين العميل المستحق بنفس القيمة حيث يتوجب تصفية العقارين خلال عامين من تاريخ التملك، وفق أحكام المادة ١٠٠/٢/ب من القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢، حتى تاريخ إصدار البيانات المالية لم يتم تصفية العقارين.

١٢- وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناءً على أحكام المادة (١٢) للفقرة (ب) من التعليمات التنفيذية للقانون رقم (٢٨) لعام ٢٠٠١ يتوجب على مصارف القطاع الخاص أن تحتجز ١٠% من رأسمالها لدى مصرف سورية المركزي كحساب مجمد بدون فوائد يمكن استرداده عند تصفية المصرف.

بلغ رصيد الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي كالتالي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
ليرة سورية	١٨٩,٨٤١,٧٥٠	١٨٩,٨٤١,٧٥٠	١٨٩,٨٤١,٧٥٠
دولار أمريكي	٢,٩٠٠,١٠٧,١٥٣	٢,٩٠٠,١٠٧,١٥٣	٢,٩٠٠,١٠٧,١٥٣
	٣,٠٨٩,٩٤٨,٩٠٣	٣,٠٨٩,٩٤٨,٩٠٣	٣,٠٨٩,٩٤٨,٩٠٣
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٦٥٢,٥٢٤)	(٦٥٢,٥٢٤)	(٦٥٢,٥٢٤)
	٣,٠٨٩,٢٩٦,٣٧٩	٣,٠٨٩,٢٩٦,٣٧٩	٣,٠٨٩,٢٩٦,٣٧٩

١٣- ودائع مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
حسابات جارية وتحت الطلب	١٣,٤٧١,٩٠٥,٦٥٥	-	١٣,٤٧١,٩٠٥,٦٥٥
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أقل من ٣ أشهر)	٩,٤٣١,١٠٧,٤٧٥	-	٩,٤٣١,١٠٧,٤٧٥
	٢٢,٩٠٣,٠١٣,١٣٠	-	٢٢,٩٠٣,٠١٣,١٣٠

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
حسابات جارية وتحت الطلب	١٤,٥٨٩,١٤٢,٤٧٢	-	١٤,٥٨٩,١٤٢,٤٧٢
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أقل من ٣ أشهر)	١١,٤٥٠,٦٢٢,٣٥٦	-	١١,٤٥٠,٦٢٢,٣٥٦
	٢٦,٠٣٩,٧٦٤,٨٢٨	-	٢٦,٠٣٩,٧٦٤,٨٢٨

	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)		
	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
حسابات جارية وتحت الطلب	١٠,٩٣٩,٢٤٧,٨٩٠	–	١٠,٩٣٩,٢٤٧,٨٩٠
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أقل من ٣ أشهر)	١٨,٩٣٢,٩٩٩,٤٧٥	–	١٨,٩٣٢,٩٩٩,٤٧٥
	٢٩,٨٧٢,٢٤٧,٣٦٥	–	٢٩,٨٧٢,٢٤٧,٣٦٥

١٤- ودائع الزبائن

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
حسابات جارية وتحت الطلب	١٢,١٢٧,٢٥٤,٣٤٢	١٠,٥٧٧,٧٣٢,٣٧٣	٩,٠٧٨,٣٤٩,٠١٢
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	٥٣,٠٣٩,٩٢٥,٤٤٧	٥٢,٢٩٢,٨٩٥,٦٩٤	٣٩,٨٢٤,٦٢٥,٦٥٦
حسابات مجمدة أخرى	٣٧٥,٠١٧,٢٣٠	٣١٨,٤٤٠,٢٣٠	٢٥١,٣٥٥,٦٩١
ودائع التوفير	٢,٣٠١,٩٨٨,١٧٩	١,٨٣٢,٦٠٣,٠٧٠	٦٣٧,٤٧٦,١٤٢
	٦٧,٨٤٤,١٨٥,١٩٨	٦٥,٠٢١,٦٧١,٣٦٧	٤٩,٧٩١,٨٠٦,٥٠١

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد ١١,٥٥٣,٥٨٦,١٢٧ ليرة سورية أي ما نسبته ١٧,٠٣% من إجمالي الودائع كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (مقابل ١٠,٨١٥,٦٩٣,٨٥٣ ليرة سورية أي ما نسبته ١٦,٦٣% من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

* يمثل هذا البند مبلغ الودائع المجمدة لقاء رأس مال قطاع مالي غير مصرفي لشركات قيد التأسيس وقيمة حقوق الأفضلية الناشئة عن زيادة رأس مال المصرف بقيمة ١٦٥,٣٥٦,٧٤٦ ليرة سورية كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (مقابل ١٦٦,٨٥٦,٧٩١ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨)، وبدأ المصرف بتوزيعها على المساهمين الذين لم يمارسوا حق الأفضلية في الاكتتاب بتاريخ ١١ آذار ٢٠١٨.

بلغت ودائع مقيدة السحب مبلغ ٤٣٤,٢٨٣,٨٤٧ ليرة سورية كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (مقابل ٣٧٢,٠٠٢,٧٤٠ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

١٥- تأمينات نقدية

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	٣,٦٣٤,٢١٧,٦٨٥	٣,٥٢٣,٦٨٠,٢٤٤	١,١٥٠,٣١٣,١٧٤
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	٩٨١,٩٦٠,٩٤٨	٩٧٥,١٢٠,٥٧٨	١,١٦٦,٨٤٩,٥٩٩
تأمينات نقدية أخرى	٧٧,٦٤٣,٣٠٠	٢,٦٧٦,٠٣٣	٨٣,٤٧٦,٢٠١
	٤,٦٩٣,٨٢١,٩٣٣	٤,٥٠١,٤٧٦,٨٥٥	٢,٤٠٠,٦٣٨,٩٧٤

١٦- مخصصات متنوعة

الحركة على المخصصات المتنوعة هي كما يلي:

	رصيد بداية الفترة / السنة	المكون خلال الفترة /السنة	ما تم رده خلال الفترة / السنة	تأثير فروقات أسعار الصرف	رصيد نهاية الفترة / السنة
٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:					
مخصص مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	٢٨,٨٣٩,٢٤٤	٧,٦٤٠,١٢٦	(١٦,٦٥٩,٧٦٨)	(٢٩٣,٧٠١)	١٩,٥٢٥,٩٠١
	٢٨,٨٣٩,٢٤٤	٧,٦٤٠,١٢٦	(١٦,٦٥٩,٧٦٨)	(٢٩٣,٧٠١)	١٩,٥٢٥,٩٠١
مؤونة نقلبات أسعار الصرف	٤,٣٥٦,٣٤١	٤,١٩٠,٩٦٠	-	-	٨,٥٤٧,٣٠١
	٣٣,١٩٥,٥٨٥	١١,٨٣١,٠٨٦	(١٦,٦٥٩,٧٦٨)	(٢٩٣,٧٠١)	٢٨,٠٧٣,٢٠٢

٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)					
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:					
مخصص مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	٩,١٤٦,٧٩٣	٢٠,١٢٨,٢٨٧	(٣٨٣,٩٨٩)	(٥١,٨٤٧)	٢٨,٨٣٩,٢٤٤
	٩,١٤٦,٧٩٣	٢٠,١٢٨,٢٨٧	(٣٨٣,٩٨٩)	(٥١,٨٤٧)	٢٨,٨٣٩,٢٤٤
مؤونة نقلبات أسعار الصرف	١,٥٠٢,٩٨١	٢,٨٥٣,٣٦٠	-	-	٤,٣٥٦,٣٤١
	١٠,٦٤٩,٧٧٤	٢٢,٩٨١,٦٤٧	(٣٨٣,٩٨٩)	(٥١,٨٤٧)	٣٣,١٩٥,٥٨٥

فيما يلي الحركة على أرصدة التسهيلات الائتمانية غير المباشرة خلال الفترة/ السنة:

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية الفترة	٩,١٦٣,٩٦٠,٥٦٦	٤,٢٥٣,٦٢٤	٢٥,١٥٦,٣٢٠	٩,١٩٣,٣٧٠,٥١٠
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٨,٤٥٧,٥٧٠	(٢,٨٢٦,٠٠٠)	(٥,٦٣١,٥٧٠)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(١٣,٠٠٠,٠٠٠)	١٣,٠٠٠,٠٠٠	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٢,٩٠٠,٠٠٠)	–	٢,٩٠٠,٠٠٠	–
زيادة / نقص ناتج عن تغير أرصدة الزبائن	(٣١٠,٣٤٨,٧٤٣)	١٣,٨٣٨,٦٢٧	(٢,٣٧٨,٥٦٤)	(٢٩٨,٨٨٨,٦٨٠)
التسهيلات الجديدة خلال الفترة	١,٧٠٩,٣٧٨,١٠٠	–	–	١,٧٠٩,٣٧٨,١٠٠
التسهيلات المستحقة خلال الفترة	(١٣٤,٩١٠,٣٧٩)	–	–	(١٣٤,٩١٠,٣٧٩)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(٨٦,٣٨١,١٩١)	–	–	(٨٦,٣٨١,١٩١)
الرصيد كما في نهاية الفترة	١٠,٣٣٤,٢٥٥,٩٢٣	٢٨,٢٦٦,٢٥١	٢٠,٠٤٦,١٨٦	١٠,٣٨٢,٥٦٨,٣٦٠

للسنة المنتهية في٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	٦,٦٩١,٥٧٥,٣٣٤	–	٢٠,١١٩,٧٥٠	٦,٧١١,٦٩٥,٠٨٤
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٣,٢٤٩,٠٠٩)	٣,٢٤٩,٠٠٩	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٦,٢٦١,٠٠٠)	–	٦,٢٦١,٠٠٠	–
زيادة / نقص ناتج عن تغير أرصدة الزبائن	٩٥٨,٦٩٢,٦٩٣	١,٠٠٤,٦١٥	(١,٢٢٤,٤٣٠)	٩٥٨,٤٧٢,٨٧٨
التسهيلات الجديدة خلال الفترة	١,٨٦١,٩٧٠,٦٧١	–	–	١,٨٦١,٩٧٠,٦٧١
التسهيلات المستحقة خلال الفترة	(١٤٨,٧٧٠,٤٦٠)	–	–	(١٤٨,٧٧٠,٤٦٠)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(١٨٩,٩٩٧,٦٦٣)	–	–	(١٨٩,٩٩٧,٦٦٣)
الرصيد كما في نهاية الفترة	٩,١٦٣,٩٦٠,٥٦٦	٤,٢٥٣,٦٢٤	٢٥,١٥٦,٣٢٠	٩,١٩٣,٣٧٠,٥١٠

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة خلال الفترة/ السنة:

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية الفترة	٢٤,٦٦٣,٥٩٣	–	٤,١٧٥,٦٥٣	٢٨,٨٣٩,٢٤٦
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١,١٢٦,٣١٤	–	(١,١٢٦,٣١٤)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٥٦٠)	٥٦٠	–	–
زيادة / نقص ناتج عن تغير أرصدة الزبائن	(١٦,٢٦١,٠٣٠)	(٢٣٣)	٥,٠١٣,٥٨٧	(١١,٢٤٧,٦٧٦)
التسهيلات الجديدة خلال الفترة	٢,٦١٩,٤٨٩	٧,٠٥٠	–	٢,٦٢٦,٥٣٩
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(٣٩٨,٥٠٥)	–	–	(٣٩٨,٥٠٥)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(٢٩٣,٧٠١)	–	–	(٢٩٣,٧٠١)
الرصيد كما في نهاية الفترة	١١,٤٥٥,٦٠٠	٧,٣٧٧	٨,٠٦٢,٩٢٦	١٩,٥٢٥,٩٠٣

للسنة المنتهية في٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية الفترة	٦,٠١١,٧٣٤	–	٣,١٣٥,٠٦١	٩,١٤٦,٧٩٥
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٧٧٩)	٧٧٩	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١٣,٤٠٠)	–	١٣,٤٠٠	–
زيادة / نقص ناتج عن تغير أرصدة الزبائن	١٥,٠٧٠,٢٤٢	–	١,٠٢٧,١٩٢	١٦,٠٩٧,٤٣٤
التسهيلات الجديدة خلال الفترة	٤,٠٣٠,٨٥٣	–	–	٤,٠٣٠,٨٥٣
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(٣٨٣,٢١٠)	(٧٧٩)	–	(٣٨٣,٩٨٩)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(٥١,٨٤٧)	–	–	(٥١,٨٤٧)
الرصيد كما في نهاية الفترة	٢٤,٦٦٣,٥٩٣	–	٤,١٧٥,٦٥٣	٢٨,٨٣٩,٢٤٦

١٧- مطلوبات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي :

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
فوائد مستحقة غير مدفوعة:	٨٢١,٧٧٣,٠٠٧	٧٨٣,٤٦٥,٥٤٠	٥٤٠,٥٦٦,٦٦٧
إيرادات مقبوضة مقدماً	١٦,٢٦٥,١٧٩	٢٣,٦٨٨,٢٤١	٣١,٩٤٤,٩٩٥
دائنون مختلفون	٤٦,٩٩٧,٣٦٧	٥٢,٣٠٣,٣٥٦	٢٢,٨٠٨,٤٧٤
رواتب مستحقة وغير مدفوعة	٢٢٥,٩٩٦,٦٩٩	٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٤٢,٩٦٣,١٥٢
اشتراكات مؤسسة التأمينات الاجتماعية المستحقة	٧,١٧٨,١٩٠	٦,٥٠٠,٨٠٤	٥,٣٧٤,٦٣٦
ضرائب مقتطعة على رواتب وأجور الموظفين	١٣٠,٤٥١,٤٦٢	١٤٦,٧٨٦,٤٥٨	١٣١,٢٨٤,١٧٠
ضرائب مقتطعة على الفوائد			
المدفوعة على حسابات الزبائن	٤٠,١١٤,٩٨١	٣٧,٢٩١,٥٥١	١٤,٩٧٧,٧٦٤
مستحقات لموردي أصول ثابتة	١٤٨,٦٤١,٩٠٦	١٦٠,٦٨٥,٠٩٦	-
ضريبة طوابع للدفع	٤,١٨٧,٩٧٠	-	-
شيكات برسم الدفع	١١٥,٢٥٤,١٢٥	١٠٨,٩٧٣,٧٨٢	٦٥,٩٠٧,٣٣٠
حوالات وشيكات برسم الدفع	٥٢,١١٩,١٧٥	٥٠,٤١٣,٠٠٠	١١٩,٧١١,٦٧٠
شيكات مصدقة	٥٣,٠١٧,١٢٤	٥١,٣٤٦,١٧١	٢٦,٧٨٨,٩٨٨
تقاص بطاقات صراف آلي	٦,٥٦٤,٤٧٩	٥,١٥٢,٤٧٩	١٠,١٠٧,٤٧٩
موردون آخرون	٧٧,٣٢٨,٩٧٦	٧٩,٢٣٩,٠٣١	٥٦,٠٢٦,٥٩٢
تقاص شيكات	٢,٥٢١,٣٤٩	-	١٥,٢٥٤,٨٤٠
حسابات دائنة أخرى	١٤,٩٨٧,٧٦٥	-	-
	١,٧٦٣,٣٩٩,٧٥٤	١,٨٨٠,٨٤٥,٥٠٩	١,٤٨٣,٧١٦,٧٥٧

١٨- الفوائد الدائنة

يتكون هذا البند مما يلي:

	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار (غير مدققة)	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	ل.س.	ل.س.
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
حسابات جارية مدينة	٣١,٨٧٤,٣١١	١٢,٥٢٦,١١٥
قروض وسلف	٧٠٣,٣٠٤,٨٨١	٦٨١,٨٠٦,٩٩٦
	٧٣٥,١٧٩,١٩٢	٦٩٤,٣٣٣,١١١
أرصدة و إيداعات لدى مصارف	٥٧,٥٤٨,٧٣٠	٦٠,٨٩٨,١٣٩
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	٢٤,٦٣٨,٢٩٠
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٢٣٧,٩٥٤,٥٤٨	٦٨,١٠٠,٥٧١
	٢٩٥,٥٠٣,٢٧٨	١٥٣,٦٣٧,٠٠٠
	١,٠٣٠,٦٨٢,٤٧٠	٨٤٧,٩٧٠,١١١

١٩- الفوائد المدينة

يتكون هذا البند مما يلي:

	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار (غير مدققة)	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	ل.س	ل.س
ودائع مصارف	٣٣,٨٢٠,٣٣٨	١٩٠,٠٥٥,٥٨٧
ودائع زبائن:		
حسابات جارية	٦٥٧,١٧٦	٥,٠١٣,٦٤٠
ودائع توفير	٣٠,٦٤٠,٩٢٦	١٠,٩٩٠,٣٨٤
ودائع لأجل و خاضعة لإشعار	٦٢٧,٢٤٢,١٥٠	٣٨٥,٠١٤,٦٥٩
	٦٥٨,٥٤٠,٢٥٢	٤٠١,٠١٨,٦٨٣
تأمينات نقدية	٤٢٢,٤٩٤	١,٣٣٧,٠٨٤
	٦٩٢,٧٨٣,٠٨٤	٥٩٢,٤١١,٣٥٤

٢٠- استرداد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة

يتكون هذا البند مما يلي :

	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار (غير مدققة)	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	ل.س.	ل.س.
مصروف مخصص أرصدة لدى المصارف	(٥٢,٩١٩)	(٤٨٣,٥٥٦)
مصروف مخصص إيداعات لدى المصارف	-	١٦,٣١٠,١٨٠
استرداد مخصص استثمارات مالية بالكلفة المطفأة	(٢,٣٠٢,٦٥٠)	(١٠,٩٣٢,١١٠)
استرداد مخصص فوائد مستحقة القبض	(٢,٩٣٦,٥٨١)	(٣٥١,٥٨٧)
مصروف / (استرداد) مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
المرحلة الأولى	١٢٦,٢٦٧,٢٩٨	(٩٢,٣٧٩,٢٧٦)
المرحلة الثانية	٢٣١,٨٦٠,٧١٦	(٢٤٤,٢٤٠,٦٥٦)
المرحلة الثالثة	(٣١٢,٢٩٥,٥٥٠)	١,٢٣٥,٨٦٣,١٩٢
مصروف / (استرداد) مخصص تسهيلات ائتمانية غير مباشرة:		
المرحلة الأولى	١٤,٠٤٠,٠٤٦	(٧,٦٢٢,٢٦٢)
المرحلة الثانية	(٦,٨١٧)	-
المرحلة الثالثة	(٥,٠١٣,٥٨٧)	٤٠٤,٧٢١
ما تم تحويله إلى المخصصات الجماعية	-	(٨٣٦,٣٥١,٢٤٣)
	٤٩,٥٥٩,٩٥٧	٦٠,٢١٧,٤٠٣

٢١- حصة السهم الأساسية والمخففة

يتكون هذا البند مما يلي:

	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار (غير مدققة)	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	ل.س.	ل.س.
صافي ربح الفترة	٦٩,٢٧٠,١٦٤	٤,٠٩٨,٦٠٠.
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	٥٢,٥٠٠,٠٠٠	٥٢,٥٠٠,٠٠٠
حصة السهم الأساسية والمخفضة	١,٣٢	٠,٠٨

	٢٠١٩		
	عدد الأسهم	الفترة/يوم	متوسط الأسهم المرجح بالفترة
عدد الأسهم ابتداءً من بداية السنة المالية وحتى نهاية الفترة	٥٢,٥٠٠,٠٠٠	٣٦٥	٥٢,٥٠٠,٠٠٠
المتوسط المرجح لعدد الأسهم كما في ٣١ آذار ٢٠١٩		٣٦٥	٥٢,٥٠٠,٠٠٠

	٢٠١٨		
	عدد الأسهم	الفترة/يوم	متوسط الأسهم المرجح بالفترة
عدد الأسهم ابتداءً من بداية السنة المالية وحتى نهاية الفترة	٥٢,٥٠٠,٠٠٠	٩٠	٥٢,٥٠٠,٠٠٠
المتوسط المرجح لعدد الأسهم كما في ٣١ آذار ٢٠١٨		٩٠	٥٢,٥٠٠,٠٠٠

٢٢- النقد وما يوازي النقد

يتألف هذا البند مما يلي:

	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار (غير مدققة)	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	ل.س.	ل.س.
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي تستحق خلال ثلاثة أشهر (عدا الإحتياطي الإلزامي على الودائع)	٢٢,٦٧٧,٣٨٧,٨٠٢	٢٠,٥٤٧,٩٤٤,٢٩٤
أرصدة لدى مصارف تستحق خلال ثلاثة أشهر	٣٠,٩٥٨,٩٤٢,٤٣٣	٤٠,١٥٦,٨٨٧,١٤٨
ينزل ودائع مصارف تستحق خلال ثلاثة أشهر	(١٩,٤٢٤,٨١٣,١٢٩)	(١٦,٢٤٦,٦٩٩,٤١٩)
	٣٤,٢١١,٥١٧,١٠٦	٤٤,٤٥٨,١٣٢,٠٢٣

٢٣- عمليات الأطراف ذات العلاقة

تعاملات مع أطراف ذات علاقة:

	الجهة ذات العلاقة			المجموع	
	الشركة الأم	الشركات الحليفة	أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
بنود داخل بيان الوضع المالي:					
الحسابات المدينة					
أرصدة لدى المصارف	٣,٤٤٥,٢٦٤,٩٩٨	٤,٤٧٤,٧٤٠	–	٣,٤٤٩,٧٣٩,٧٣٨	٢,٩٢٠,٨٩٨,٦٧٥
ودائع لأجل المصارف	٧,٦٤٤,٣٥٦,٩٦١	–	–	٧,٦٤٤,٣٥٦,٩٦١	١٦,٣٧٩,٠٣٥,٦٣٨
فوائد مستحقة غير مقبوضة	١٧,٧١٧,٩١٩	–	–	١٧,٧١٧,٩١٩	٣,١١٩,٧٥٤
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢,٠٥٣,٧٢٤)	–	–	(٢,٠٥٣,٧٢٤)	(١,٨٨١,٢٣٧)
	١١,١٠٥,٢٨٦,١٥٤	٤,٤٧٤,٧٤٠	–	١١,١٠٩,٧٦٠,٨٩٤	١٩,٣٠١,١٧٢,٨٣٠
الحسابات الدائنة					
ودائع الزبائن	–	–	٩٧,٩٣٧,٢٣٤	٩٧,٩٣٧,٢٣٤	١٠٤,٤٣٤,٥٢٣
فوائد مستحقة وغير مدفوعة	–	–	٢٣٤,٢٧٤	٢٣٤,٢٧٤	٢٨٣,٠٦٥
	–	–	٩٨,١٧١,٥٠٨	٩٨,١٧١,٥٠٨	١٠٤,٧١٧,٥٨٨

ب- بنود بيان الدخل المرحلي الموجز

	الجهة ذات العلاقة			المجموع	
	الشركة الأم	الشركات الحليفة	أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين	للفترة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	للفترة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٨ (غير مدققة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
فوائد دائنة	٤٢,٦٨٢,١٢٤	–	–	٤٢,٦٨٢,١٢٤	٥٢,٣٥٣,٣٦٣
فوائد مدينة	–	–	٧٥٩,٥١٣	٧٥٩,٥١٣	٥٠٨,٢٨٥

قام المصرف بتعاملات مع الشركة الأم والشركات الحليفة ضمن النشاطات الاعتيادية المسموحة للمصرف وباستخدام أسعار العملات والفوائد التجارية.

بلغ أعلى معدل فائدة على الودائع لدى المصرف الأم ٢,٩٨% (دولار أميركي) أما أدنى معدل فبلغ ٢,٩٨% (دولار أميركي).

إن منافع الإدارة التنفيذية العليا هي كالتالي:

	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار	
	٢٠١٩ (غير مدققة)	٢٠١٨ (غير مدققة)
	ل.س.	ل.س.
رواتب ومكافآت	١٩,٢٤١,٨٠٨	١٨,١٥١,٤٢٥

لا يوجد قروض ممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة ولا يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة أي تعويضات.

٢٤ – إدارة المخاطر

مقدمة:

يواجه مصرف فرنسَبنك سورية من خلال ممارسة نشاطه المصرفي، عدداً من المخاطر التي يقوم بتحديدها وقياسها ومتابعتها ضمن إطار لإدارة المخاطر، ينسجم ومتطلبات مصرف سورية المركزي وأفضل المعايير والممارسات المصرفية في هذا الخصوص.

تشمل عملية إدارة المخاطر التعرف على المخاطر وقياسها ومتابعتها ومراقبتها بشكل مستمر. فهذه المخاطر قد يكون لها تأثيراً سلبياً على أداء المصرف واستمراريته في حال استمرارها وعدم معالجتها. كما تشمل إدارة المخاطر كيفية إدارة وتوزيع رأس المال بشكل فعّال يضمن كفاية هذه الأموال لمواجهة المخاطر التي يتعرّض لها المصرف.

إستراتيجية إدارة المخاطر:

تتلخص إستراتيجية إدارة المخاطر بتحديد وفهم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وقياسها ومراقبتها ومتابعتها والتأكد من بقائها ضمن المستويات المحددة والمقبولة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليص المخاطر للوصول إلى التوازن الأمثل بين المخاطر والعائد على رأس المال.

وتتضمن الإستراتيجية أيضاً إدارة وتوزيع راس المال بشكل فعال يضمن كفاية هذه الأموال لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف، ومواكبة حثيثة لتطور أعمال المصرف ومنتجاته التجارية والمالية وتركزاتها، بالإضافة إلى تحديد الحدود المسموح التعامل بها أو ضمنها ومراجعتها ومراقبتها وتعديلها.

وتنسجم هذه الإستراتيجية مع متطلبات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وتوصيات لجنة بازل وأفضل المعايير والممارسات المصرفية في إدارة المخاطر المصرفية.

كما تسعى إدارة المخاطر من خلال السياسات الائتمانية الاستثمارية لتحقيق التوازن الأمثل ما بين العائد على الاستثمار لصالح المصرف وعامل المخاطر التي يتعرض لها المصرف من خلال هذه الممارسات.

مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا بإدارة المخاطر:

- **مسؤولية مجلس الإدارة في إدارة المخاطر**

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول أمام المساهمين وأصحاب المصالح عن إدارة مخاطر المصرف. حيث يقع على عاتقه ما يلي:

- تشكيل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر، بالإضافة إلى مدير إدارة المخاطر في المصرف.
- فهم وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بكافة أشكالها وذلك على كافة المستويات العاملة في المصرف.
- العمل على تشكيل لجنة إدارة المخاطر يكون معظم أعضائها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.
- تحديد مستويات المخاطر التي يمكن للمصرف تحملها أو القبول بها.
- المصادقة على دليل إجراءات عمل إدارة المخاطر.

- المصادقة دورياً على السياسة العامة لإدارة مخاطر المصرف بكافة أنواعها المعدة من قبل لجنة إدارة المخاطر.
- التأكيد على مسؤوليات الإدارة العليا للمصرف:

—تأسيس وإيجاد بنية أساسية ملائمة وكافية بما فيها الهيكل التنظيمي، العمليات، السياسات والإجراءات، الكادر الكفء والأنظمة التكنولوجية التي تكفل وباستمرار (تحديد وحصر، قياس، متابعة وضبط) المخاطر بما ينسجم وحدود وسياسات المخاطر المصادق عليها.

—تأسيس وإيجاد بنية تحتية مستقلة لإدارة المخاطر والتي يكون أحد مهامها العمل على تقديم تقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة عن التعرضات والتجاوزات على الحدود الموضوعة.

- استلام تقارير دورية تعد من قبل الإدارة العليا وإدارة المخاطر حول التعرضات للمخاطر وذلك بهدف تقييم الأداء فيما يتعلق بصلاحيات المخاطر الموافق عليها.
- المتابعة الدورية لمدى فعالية الإدارة العليا وإدارة المخاطر وذلك بالاعتماد على مراجعة أو تدقيق مستقلة. علاوةً على ذلك، على مجلس الإدارة
- العمل على اتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات التصحيحية المناسبة والكفيلة بتحسين وزيادة فعالية نظام إدارة المخاطر وذلك بناءً على الملاحظات والتوصيات الواردة في تقارير إدارة المخاطر في المصرف وتقارير التدقيق الداخلي، وتقارير مراقبي مفوضية الحكومة بنتيجة ممارستهم لمهامهم.
- **مسؤولية لجنة إدارة المخاطر**

تم تشكيل لجنة لإدارة مخاطر تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة من ذوي الخبرة في إدارة المخاطر المصرفية، بالإضافة إلى مدير دائرة إدارة المخاطر.

تعمل اللجنة بشكل متواصل مع دائرة إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم للمصرف، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأي نشاط أو منتج مصرفي جديد.

تتأكد اللجنة من قيام الإدارة العليا بالمعالجة الفورية لأي تجاوزات يتم التقرير عنها من قبل إدارة المخاطر.

- **مسؤولية الإدارة العليا في إدارة المخاطر:**

تعمل الإدارة في المصرف على إيجاد كافة البنى اللازمة لإدارة ومتابعة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بشكل مستمرة بالإضافة إلى العمل على وضع سياسات، إجراءات، ومخططات تنظيمية تساعد على تحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح، بما يضمن فصل المهام والصلاحيات، وذلك لتجنب أي تعارض في المصالح بين مختلف الأقسام من جهة، ويفعل نظام الضبط الداخلي من جهة ثانية من خلال تحديد قنوات التواصل الإداري، الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في مواجهة كافة أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف كما تعمل على تنفيذ إستراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بما يتفق مع سقوف المخاطر المحددة.

أنظمة تقارير وقياس المخاطر

تقوم دائرة إدارة المخاطر بأداء مهامها باستقلالية، وهي تابعة بأعمالها للجنة إدارة المخاطر بشكل مباشر. كما تقوم بإعداد تقاريرها الرقابية إلى لجنة إدارة المخاطرة المنبثقة عن مجلس الإدارة وإلى الإدارة التنفيذية.

إدارة المخاطر:

إن أنشطة مصرف "فرنسبنك سورية" تحتوي عدد من المخاطر ولهذا فإن إدارة المخاطر بشكل فعال تعتبر الأساس في المحافظة على متانة المصرف وربحيته.

إن عملية إدارة المخاطر تشمل التعرف، القياس، الإدارة والرقابة المستمرة على المخاطر المالية وغير المالية التي من الممكن أن تؤثر بشكل سلبي على أداء المصرف وسمعته، إضافة إلى ضمان توزيع فعال لرأس المال لتحقيق المعدل الأمثل للعوائد مقابل المخاطر.

تندرج مخاطر المصرف تحت الأنواع الرئيسية التالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- المخاطر التشغيلية
- مخاطر الالتزام

إن إدارة المخاطر لدى المصرف تسير وفق مبادئ رئيسية وحاكمية مخاطر تنسجم مع حجم نشاطاته وتعقيد عملياته وتعليمات السلطات الرقابية وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص. تتمثل تلك المبادئ بشكل أساسي بتوجيهات واستراتيجيات مجلس الإدارة في إدارة المخاطر وسياسات المخاطر المعتمدة من قبله إضافة إلى استقلالية دائرة إدارة المخاطر.

تخضع سياسات إدارة المخاطر لدى المصرف للتطوير المستمر لتواكب كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته، كما أن فلسفة إدارة المخاطر لدى المصرف مبنية على المعرفة والخبرة وقدرة الإدارة الاشرافية على الحكم على الأمور ووجود دليل واضح للصلاحيات موضوع من قبل مجلس الإدارة.

أ- المخاطر الائتمانية: تنشأ المخاطر الائتمانية عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر، وعادة يتم تمييز ثلاث أنواع تحت المخاطر الائتمانية وهي مخاطر تعثر الطرف المقابل، مخاطر التسوية، ومخاطر البلد. يتم تقييم مخاطر الائتمان للعملاء دورياً بناءً على معايير مالية وغير مالية.

إن العوامل الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بشكل فعال هي:

- إيجاد بيئة مناسبة لإدارة المخاطر الائتمانية
- العمل ضمن إطار واضح وسليم للموافقات والصلاحيات.
- المحافظة على إدارة إئتمان ملائمة، وتوفير آليات وأدوات للقياس والرقابة.
- التأكد من وجود ضوابط كافية على إجراءات إدارة المخاطر الإئتمانية.

ولتحقيق ما ذكر يقوم المصرف بوضع سياسة ائتمانية واضحة تتضمن سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية الممنوحة (فرد أو مؤسسة) ومجموع التسهيلات الإئتمانية لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. يعمل المصرف على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول المصرف على ضمانات مناسبة من العملاء.

يحرص المصرف على جودة عملية التسليف والتعامل مع العملاء المتميزين من خلال العمل على تخفيض احتمالات التعثر بهدف السيطرة على المخاطر الائتمانية، وذلك بإجراء الدراسات الائتمانية المعمقة وتحديد نقاط القوة والضعف ومدى قدرة العميل على السداد. كما يتم اعتماد إجراءات رقابية ومتابعة مستمرة للتسهيلات الممنوحة بما يكفل مصلحة المصرف. كما يحرص المصرف على أن تكون نسبة (المخاطر على العائد) هي ضمن النسب المثلى للمصرف. هذا وصادقت لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة على سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل.

توصيات سياسة المنح

يلتزم المسؤولون عن منح الائتمان بتطبيق مبدأ "اعرف عميلك" know your customer. ومن ناحية أخرى، يتمّ تنفيذ عمليات الاستعلامات الائتمانية من قبل الأطراف المرخص لها قانوناً وأصولاً القيام بذلك، مع مراعاة كافة القوانين والأنظمة ذات العلاقة في سورية، مع اتباع أفضل الممارسات المصرفية في هذا المجال.

كما يتم متابعة القروض والتسهيلات الممنوحة في قطاع الشركات وقطاع الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم، بالإضافة إلى قروض التجزئة وقروض السيارات والقروض السكنية.

توصيات حول تركز المخاطر الائتمانية:

يعمل المصرف على الحد من التركيز في زبائن التسليف من حيث حجم التسهيلات بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية. كما يعمل على التنويع في المحفظة الائتمانية من حيث النشاط الاقتصادي والضمانات المقدمة بما يتوافق مع الظروف الراهنة.

هذا وتقوم الإدارة دورياً بتقييم مدى قدرة المصرف على الاستمرار في العمل حيث اعتمدت الإدارة بتقييمها على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية والتشغيلية. وبالرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية، فإن المصرف يمتلك الموارد الكافية للاستمرار بالعمل، ويسعى لتحسين الأداء المصرفي لما فيه من مصلحة للمصرف وللقطاعات الاقتصادية في سورية.

تشمل إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية ما يلي:

١. تحديد التركزات الإئتمانية والسقوف:

تتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الاقصى الممكن منحه لأي عميل أو مجموعة مترابطة من العملاء وذلك حسب نسب التركزات المقرة من مجلس النقد والتسليف بالإضافة إلى وضع سقوف للقطاعات الاقتصادية أو المناطق الجغرافية، ونوع التسهيل وطبيعة المنتج المصرفي، كما أن هناك سقوفاً لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى إداري.

٢. التصنيف الائتماني للعملاء:

يتم تصنيف العملاء داخلياً من ١ إلى ١٠ وذلك وفق ملائتهم الائتمانية والتزامهم بالسداد باستخدام معايير مالية وغير مالية والذي يتم مراجعته وتقييمه من خلال دائرة إدارة المخاطر.

٣. أساليب تخفيف المخاطر:

تعتمد عملية إدارة المخاطر في المصرف على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها:

- الضمانات وحسب قابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح والتي يتم مراقبتها وتقييمها بصورة مستمرة.
- اتباع نظام اللجان في منح الائتمان وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.

إن التنويع في المحفظة هو مبدأ أساسي في تخفيف مخاطر الائتمان، حيث تتضمن خطة المصرف السنوية التوزيع المستهدف للائتمان والاستثمارات على عدة قطاعات وأسواق مختلفة مع التركيز على القطاعات الواعدة، كما يوجد لدى المصرف نظام لتصنيف مخاطر القطاعات الاقتصادية.

الضمانات المقبولة:

صادقت لجنة إدارة المخاطر على أنواع الضمانات المقبولة لتخفيف مخاطر الائتمان، والتي يتم قبولها وتقسيمها وإعادة تقيمها وفق أسس ومعايير محددة.

وأبرز أنواع الضمانات: رهون العقارات والمباني والسكن والضمانات النقدية والكفالات المصرفية والسيارات والرواتب وغيرها.

الطرق المتبعة لقياس المخاطر:

تعتمد دائرة إدارة المخاطر عند احتساب الأموال الخاصة لمواجهة المخاطر على كل من الطرق التالية بحسب كل نوع من أنواع المخاطر:

- الطريقة المعيارية المبسطة: لاحتساب الأموال الخاصة لمواجهة مخاطر الائتمان.
- المنهج المعياري: لاحتساب الأموال الخاصة لمواجهة مخاطر السوق.
- أسلوب المؤشر الأساسي: لاحتساب الأموال الخاصة لمواجهة مخاطر التشغيل.

دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته:

يقوم المصرف بتطوير السياسات والإجراءات اللازمه لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار. إن الإطار العام للسياسة الائتمانية تتضمن وضع صلاحيات للموافقة الائتمانية، توضح حدود الائتمان وأسلوب تحديد درجة المخاطر.

تتولى عملية إدارة مخاطر الائتمان وظيفة منفصلة لضمان التنفيذ المناسب للعمليات الائتمانية والرقابة الفعالة على مدد الاستحقاق للتسهيلات وانتهاء صلاحيات الحدود وتقييم الضمانات.

ب- المخاطر السوقية

إن مراقبة جميع أنواع المخاطر السوقية تتم بشكل دوري عن طريق المراقبة المستمرة للتقارير الداخلية والخارجية ويتم التأكد من الالتزام بالسقوف المحددة وفق قرارات مجلس النقد والتسليف والسقوف الداخلية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

تحدد عملية إدارة مخاطر السوق كيفية التعامل مع جميع أنواع المخاطر السوقية التي قد تنجم عن عمليات المصرف، سواء في الأصول أو المطلوبات، وذلك عند تغير أسعار الفوائد أو أسعار الصرف. هذا بالإضافة إلى التأكد من توفر سيولة وفق النسب المقبولة من كافة العملات وفي كل الأوقات، حيث يقوم المصرف بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتوفر الضمانات الممكن استعمالها عند الحاجة. كما تمت المصادقة على خطة الطوارئ لمواجهة مخاطر السيولة من قبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة لتكون الإطار العام للسياسة التي تعتمدها إدارة المصرف ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في اتخاذ القرارات لمواجهة أي طارئ على سيولة المصرف.

مخففات مخاطر السوق

يستخدم المصرف نظاماً داخلياً لتقدير مخاطر السوق والحدود القصوى للخسائر المتوقعة، وفقاً لفرضيات متعلقة بتغيرات السوق والتي لا يجب أن تتخطى الحدود الموضوعة من قبل الجهات الرقابية وأفضل الممارسات العالمية.

وقد يتعرض المصرف لمخاطر عمليات القطع الناتجة عن تأثير تقلبات أسعار القطع على وضعه المالي، فهذه تُعتبر إحدى مصادر مخاطر السوق التي من الممكن أن يتعرّض لها المصرف كما يعتبر المصرف الليرة السورية العملة الرئيسية للتعامل. وبهدف التخفيف من هذه المخاطر تقوم دائرة الخزينة بالتنسيق المباشر مع دائرة المحاسبة والرقابة المالية بمراقبة مراكز القطع الأجنبية الثلاث (التشغيلي والبنيوي والإجمالي) بشكل مستمر لضمان التأكد من عدم تجاوز الحدود المنصوص عنها وفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف رقم ٣٦٢ تاريخ ٢٠٠٨/٢/٤، المتعلّق باعتماد التعليمات الخاصة بمراكز القطع الأجنبي. كما تقوم دائرة إدارة المخاطر من ضمن مهامها بمتابعة مراكز القطع بالتعاون مع الدائرتين المذكورتين.

كما أن المصرف لا يقوم بعمليات قطع ضمن مراكز القطع الأجنبي لأغراض المضاربة، وإنما لأغراض التداول لحسابات عملائه حصراً.

كما يستثمر المصرف بالأدوات المالية بسياسة رشيدة من حيث العائد المضمون، من دون التوجّه إلى الأدوات المالية عالية الخطورة. ويعتمد سياسة عدم التركّز من حيث بلد المنشأ والعملة والاستحقاق والقطاع الاقتصادي. ويقوم بمتابعة مستمرة لاستثماراته، ومقارنة ربحيتها مع مردود أدوات مالية مشابهة ضمن فئة الخطورة ذاتها.

ج- مخاطر السيولة

في سياق نشاطه المصرفي، قد تنتج مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على توفير مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ التزاماته عند استحقاقها و/أو تمويل نمو موجوداته. ويعتمد المصرف للوقاية من مخاطر السيولة استراتيجية لإدارة موجوداته تقضي بالمحافظة الدائمة على نسب عالية من السيولة الجاهزة لمواجهة أي نقص في مصادر التمويل المصرفية.

ويعتبر المصرف ودائع الزبائن مصدر رئيسي للتمويل وعليه يعتمد سياسة تهدف إلى تحفيز الودائع لآجال مختلفة وتوسيع قاعدة العملاء بهدف الحد من مخاطر التمركز في الودائع. ويحتفظ المصرف بشكل عام بنسبة سيولة عالية تحسباً لأي حركة سحوبات غير مسبوقة على ودائعهم.

ويسعى المصرف على تنويع مصادر التمويل المتوفرة لديه في السوق المصرفية ولآجال مختلفة، وذلك لمواجهة أي نقص مفاجئ في مصادر التمويل، وللحد من فجوات الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات، وكذلك للحد من مخاطر الفائدة.

وتعتمد إجراءات إدارة مخاطر السيولة في المصرف على قياس ورقابة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والاستثنائية. ويتم احتسابها وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٨٨/م ن/ب٤. كما تتم المراقبة اليومية لوضعية السيولة وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتوفر الضمانات الممكن تسييلها عند الحاجة.

وبشكل عام، يحتفظ المصرف بموجودات ذات قابلية عالية للتسييل في حال أي نقص غير مرتقب في السيولة. علماً أن المصرف يحتفظ باحتياطي إلزامي على الودائع بنسبة ٥% منها، واحتياطي إلزامي على رأس المال بنسبة ١٠%، إضافة إلى اعتماده على سياسة توظيف السيولة المتوفرة لدى المصارف المراسلة لآجال قصيرة وفي أدوات استثمارية قابلة للبيع.

د– المخاطر التشغيلية

تتم مراقبة مخاطر التشغيل التي يتعرض لها المصرف من خلال تقارير الحوادث (Incident Reporting) التي يتم إرسالها إلى وحدة إدارة مخاطر التشغيل عند وقوع أي حدث تشغيلي، ومن خلال استمارة التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط (Risk and Control Self Assessment – RCSA). تقوم وحدة إدارة مخاطر التشغيل بإعداد تقارير دورية عن مخاطر التشغيل المصرّح عنها، بحيث يتضمن التقرير أيضاً توصيات لتلافي هذه الحوادث أو التخفيف من أثرها في المستقبل. ومن ثم تتم متابعة تنفيذ هذه التوصيات من قبل دائرة إدارة المخاطر. إن الحدّ من مخاطر التشغيل يتطلب تعاون مختلف دوائر المصرف وفروعه مع وحدة إدارة مخاطر التشغيل، وهذا بدوره يتطلب بشكل أساسي العمل على نشر ثقافة إدارة المخاطر التشغيلية على مختلف دوائر وفروع المصرف (الأمر الذي تم العمل عليه بشكل مكثف منذ العام ٢٠١١).

ومن أهم مهام دائرة إدارة المخاطر هو تخفيف أثر المخاطر التشغيلية، ونشر ثقافة "التبليغ عن الحوادث في الوقت المناسب" وضمان استمرارية وسلامة الموظفين في مراكز عملهم. من ناحية أخرى، تم العمل على تحديث خطة استمرارية العمل لكافة السيناريوهات المحتمل حدوثها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف، بحيث تم توفير موقع بديل لموقع العمل الأساسي للإدارة العامة. كما تم القيام بتعيين مسؤول بديل عن المسؤول الأساسي في كل الدوائر الأساسية في الإدارة العامة، وتم التدريب اللازم للمسؤولين البدلاء في حال غياب أحد المسؤولين الأساسيين عن مركز العمل.

مخففات مخاطر التشغيل

يعتبر المصرف أن (١) الإجراء الدوري لاستمارة التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط ("Risk and Control Self Assessment "RCSA) التي تجريها جميع الدوائر والفروع بإشراف دائرة إدارة المخاطر، بالإضافة إلى (٢) إجراء المتابعة الدقيقة من قبل دائرة إدارة المخاطر لجميع الدوائر والفروع بهدف الإبلاغ الفوري عن الحوادث التشغيلية (Incident Reporting) من أهم العوامل المؤثرة للتخفيف من حدوث المخاطر تشغيلية ومن آثارها السلبية. وفي المرحلة التي تلي القيام بالإجراءين المذكورين، تتابع دائرة إدارة المخاطر جميع المخاطر المصرّح عنها عبر تقديم الاقتراحات لتفعيل وتقوية الضوابط الموجودة على تلك المخاطر و/أو اقتراح وضع ضوابط جديدة، للتمكن من تحديد المخاطر الناشئة وقياسها وتحليلها بهدف الوصول إلى القرار المناسب بشأن قبولها أو إضافة ضوابط أو التأمين على المخاطر.

الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة المخاطر

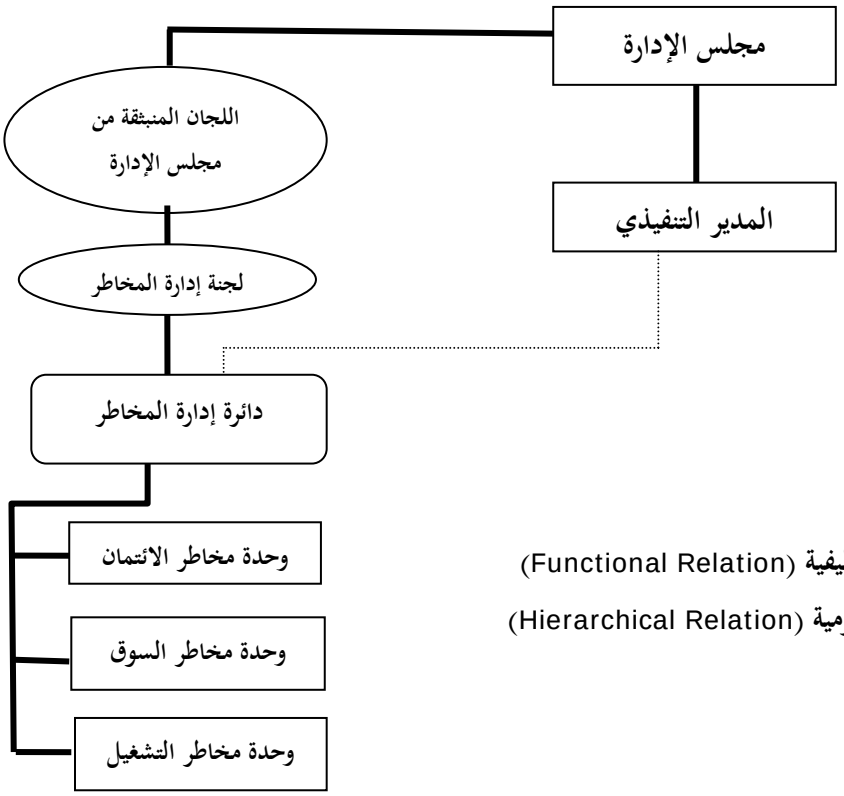

الخط المنقّط يبيّن العلاقة الوظيفية (Functional Relation)

الخط العريض يبيّن العلاقة الهرمية (Hierarchical Relation)

تتكون لجنة إدارة المخاطر من أربعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة، ولا يزيد عدد الأعضاء التنفيذيين عن عضو واحد، كما أن رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين. تعقد اللجنة اجتماعات فصلية على الأقل وترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة.

وضعت اللجنة سياسة المخاطر بما ينسجم مع قدرة المصرف ومدى قبوله لتحمل المخاطر، كما تقوم بمراجعة أداء الإدارة التنفيذية في إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل وغيرها. وتقوم اللجنة بمراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من قبل المجلس، وتتأكد من تنفيذها من قبل الإدارة التنفيذية.

كما تضمن اللجنة توافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، واستقلالية موظفيها عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر، وتقوم بمراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وحجمها، وأنشطة إدارة المخاطر.

ترفع اللجنة تقارير دورية إلى المجلس وتقدم إحصائيات بخصوص المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتغيرات والتطورات التي تطرأ على إدارة المخاطر، وتراقب مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل، والمتعلقة بمخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل وغيرها.

كما أنشأ المصرف لجان أخرى للمساهمة في إدارة المخاطر، منها اللجنة التنفيذية ولجنتي الائتمان "أ" و"ب" ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة التصنيفات، حيث أن لكلّ من هذه اللجان دور مؤثّر في عملية إدارة مخاطر المصرف الائتمانية والسوقية والتشغيلية.

هـ- مخاطر الالتزام

يلتزم المصرف بالضوابط الموضوعة من قبل الجهات الرقابية في سورية لمراقبة مخاطر الالتزام، وبالأسس الفضلى النابعة من خبرة شريكه الاستراتيجي. لذلك فقد قام المصرف بإنشاء دائرة مستقلة لإدارة مخاطر الالتزام ومكافحة الارهاب وتبييض الاموال، بحيث تكون تابعة للجنة الالتزام ومكافحة الارهاب وتبييض الاموال ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف، وأن تقوم بالتنسيق مع إدارة المصرف لأداء نشاطها الرقابي.

ومن أهم مهام الدائرة متابعة التعاميم والقرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف وإعداد ملخّصات دورية عنها للإدارة التنفيذية، والتأكد من التزام المصرف بتطبيق القوانين والأنظمة والتعاميم، وتقديم تقارير دورية للإدارة التنفيذية تبين التزام المصرف بها، والتنسيق مع دائرة التدقيق الداخلي لمتابعة أي قصور في تطبيق القوانين والأنظمة والتعاميم والسياسات والإجراءات، وتوضيح المخالفات للإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى التأكد من مدى التزام المصرف بسياسات وإجراءات الالتزام بما يضمن امتثاله لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، ووضع السياسات والإجراءات الكفيلة بالكشف والحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع القوانين والأطر التشريعية الناظمة لأعمال المصرف بالتنسيق مع باقي الدوائر والفروع ذات الصلة، وكذلك التحقّق من حسن تطبيق ومن فعالية الإجراءات والأنظمة المتّبعة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على نحو دوري ومتكرر من قبل كافة الموظفين المعنيين، إضافة إلى التحقق من مدى الالتزام بدليل إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونماذج معرفة العملاء وغيرها من النماذج الخاصة بالمتطلبات القانونية والتنظيمية والإشرافية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الحوكمة

يؤمن فرنسَبنك سورية بأهمية الحوكمة إذ أنها توفر أساساً لنمو وتحسين أدائه وتدعيم الثقة في أنشطته كمتلقٍ لإموال المساهمين والمودعين، ولتمكينه من المساهمة بنجاح في تطوير الجهاز المصرفي ككل، الأمر الذي يساهم في ضمان النموّ الإقتصادي والإستقرار في القطر العربي السوري وعليه فقد قرر مجلس الإدارة إعتماد دليل للحوكمة بشكل يتوافق مع كل من تعليمات مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وأفضل معايير وممارسات الحوكمة الدولية.

تُشكّل الحوكمة من منظار شمولي، نظاماً لتوجيه المصرف وإدارته. ويعالج مفهومها المتضمن في الدليل قواعد إدارة الأعمال الداخلية كما القوانين ذات الصلة التي ترسي وتعزز وتحمي إدارة وملكية حقوق وواجبات مدراء المصرف وموظفيه والعلاقة مع المساهمين. من هذه الناحية، تعنى الحوكمة بكيفية إدارة المصرف وتوجيه عمله ومراقبته وبكيفية مساءلة الأطراف المعنية بتوجيه الإدارة ومراقبتها.

كما توفر الحوكمة الحوافز الضرورية التي تمكن المجلس والإدارة التنفيذية من متابعة الأهداف التي تصب في مصلحة المصرف والمساهمين والتي من شأنها أن تُيسّر المراقبة الفعالة.

إن فرنسَبنك سورية ملتزم ببنود دليل الحوكمة، لاسيما من ناحية عدد أعضاء مجلس الإدارة والخبرات اللازمة، وعدد الاجتماعات السنوية لمجلس الإدارة، وفصل مهام رئيس مجلس الإدارة عن مهام المدير التنفيذي، وتكوين جميع اللجان المنبثقة عنه. فجميع تلك اللجان قد تم إنشاءها حسب الأصول، وهي مستوفية كافة معايير الشفافية من حيث عدد الأعضاء المستقلين وعدد الأعضاء غير التنفيذيين. كما أن جميع تلك اللجان تقوم بمهامها وبالعدد المطلوب من الاجتماعات السنوية.

٢) التركز حسب القطاع الاقتصادي:

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)

	مالي	تجارة	عقارات	صناعي	أفراد وخدمات أخرى	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	١٩,٥٠٦,٨٥٤,٩٨٢	–	–	–	–	١٩,٥٠٦,٨٥٤,٩٨٢
أرصدة لدى مصارف	٣٠,٩٥٢,٤٩٨,٩٤٩	–	–	–	–	٣٠,٩٥٢,٤٩٨,٩٤٩
ايداعات لدى مصارف	١,٧٤٠,٩٥٣,٠٨٣	–	–	–	–	١,٧٤٠,٩٥٣,٠٨٣
التسهيلات الإئتمانية المباشرة	–	١٨,٣٣٢,٨٨٦,٨٣٩	٢,١٦٦,١٥٧,٢١٩	٥,٣٩٨,٠٧٤,٤٤١	٢,٨٧٨,٠٤٧,٨٧٢	٢٨,٧٧٥,١٦٦,٣٧١
موجودات مالية بالقيمة العادلة						
من خلال الدخل الشامل الآخر	–	–	–	–	–	
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١٨,١٨٧,٢٣٣,٤٥٧	–	–	–	–	١٨,١٨٧,٢٣٣,٤٥٧
الموجودات الأخرى	٤٢٧,٤٠٠,٦٦٢	٤,٥٨٨,٣٨٥	٣٣٩,٢٢٤	١,١٧٧,٥٠٨	١,٢٦٣,١٦٠,٤٧٤	١,٦٩٦,٦٦٦,٢٥٣
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	٣,٠٨٩,٢٩٦,٣٧٩	–	–	–		٣,٠٨٩,٢٩٦,٣٧٩
	٧٣,٩٠٤,٢٣٧,٥١٢	١٨,٣٣٧,٤٧٥,٢٢٤	٢,١٦٦,٤٩٦,٤٤٣	٥,٣٩٩,٢٥١,٩٤٩	٤,١٤١,٢٠٨,٣٤٦	١٠٣,٩٤٨,٦٦٩,٤٧٤

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدَلة)

	مالي	تجارة	عقارات	صناعي	أفراد وخدمات أخرى	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	٢١,٤٩٢,٤٢٤,٤٠٥	–	–	–	–	٢١,٤٩٢,٤٢٤,٤٠٥
أرصدة لدى مصارف	٣١,٤٥٢,٣٨٨,٨٢٦	–	–	–	–	٣١,٤٥٢,٣٨٨,٨٢٦
إيداعات لدى مصارف	٣,٦٥٨,٧٨٧,٣٢٩	–	–	–	–	٣,٦٥٨,٧٨٧,٣٢٩
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	–	١٧,٣٩٣,٩١٤,٤٢٦	١,٥٤٥,٩٤٠,٨٤٥	٥,٧٨٧,٩٧٨,٧٣٣	٢,٤٦٤,٥٧٣,٥٨٨	٢٧,١٩٢,٤٠٧,٥٩٢
موجودات مالية بالقيمة العادلة						
من خلال الدخل الشامل الآخر	–	–	–	–		–
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١٦,٦٦٩,٤١٦,٨٤٣	–	–	–	–	١٦,٦٦٩,٤١٦,٨٤٣
موجودات أخرى	١٧٨,٩٨٣,٠٧٥	٤,١٠٢,٦٦١	٣٢١,٥٠٧	١,٢١٧,٥٧١	٢,٠٠٣,٣٨٥,٧٤١	٢,١٨٨,٠١٠,٥٥٥
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	٣,٠٨٩,٢٩٦,٣٧٩	–	–	–	–	٣,٠٨٩,٢٩٦,٣٧٩
	٧٦,٥٤١,٢٩٦,٨٥٧	١٧,٣٩٨,٠١٧,٠٨٧	١,٥٤٦,٢٦٢,٣٥٢	٥,٧٨٩,١٩٦,٣٠٤	٤,٤٦٧,٩٥٩,٣٢٩	١٠٥,٧٤٢,٧٣١,٩٢٩

مخاطر السوق: تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الاسهم.
يقوم مجلس الإدارة باعتماد سقوف لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة التغير في الأسعار ومقارنتها بالسقوف بشكل يومي.

١)- مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف أو على قيمة الأدوات المالية. يتعرض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم المصرف بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات.
تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدود لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية ويتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط اذا لزم الأمر.
ويتم الحد من أية آثار سلبية قد تحدث نتيجة ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر ويتم مراقبة فجوات الفوائد بشكل مستمر ومقارنتها مع الفجوات الموافق عليها ضمن سياسات المصرف.

الوصف الكمي لمخاطر أسعار الفائدة – التغير بسعر الفائدة:

أولاً: زيادة معدل الفائدة ٢%

كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)

العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي	٣,٣٦٢,٤٧٠,٩١٥	٦٧,٢٤٩,٤١٨	٥٠,٤٣٧,٠٦٤
يورو	(٤٠٨,٠٤٩,١٣٤)	(٨,١٦٠,٩٨٣)	(٦,١٢٠,٧٣٧)
ليرة سورية	(٢١,٩١٣,٥٦٧,٩٦٣)	(٤٣٨,٢٧١,٣٥٩)	(٣٢٨,٧٠٣,٥١٩)
جنيه استرليني	٣,٥٨٨,٠٩٠	٧١,٧٦٢	٥٣,٨٢٢
أخرى	٢٤,٥٢٠	٤٩٠	٣٦٨

٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)

العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي	١,٢٤٨,٥٦٧,٦٥٧	٢٤,٩٧١,٣٥٣	١٨,٧٢٨,٥١٥
يورو	(٢,٢٥٥,٠٤٩,١٢٧)	(٤٥,١٠٠,٩٨٣)	(٣٣,٨٢٥,٧٣٧)
ليرة سورية	(١٦,٣١٧,٠٨١,٣٦٩)	(٣٢٦,٣٤١,٦٢٧)	(٢٤٤,٧٥٦,٢٢٠)
جنيه استرليني	٣,٤٩١,٧٦٠	٦٩,٨٣٥	٥٢,٣٧٦
أخرى	٢٤,٧٦٠	٤٩٥	٣٧١

ثانياً: نقص معدل الفائدة ٢%

كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)

العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي	٣,٣٦٢,٤٧٠,٩١٥	(٦٧,٢٤٩,٤١٨)	(٥٠,٤٣٧,٠٦٤)
يورو	(٤٠٨,٠٤٩,١٣٤)	٨,١٦٠,٩٨٣	٦,١٢٠,٧٣٧
ليرة سورية	(٢١,٩١٣,٥٦٧,٩٦٣)	٤٣٨,٢٧١,٣٥٩	٣٢٨,٧٠٣,٥١٩
جنيه استرليني	٣,٥٨٨,٠٩٠	(٧١,٧٦٢)	(٥٣,٨٢٢)
أخرى	٢٤,٥٢٠	(٤٩٠)	(٣٦٨)

٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)

العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي	١,٢٤٨,٥٦٧,٦٥٧	(٢٤,٩٧١,٣٥٣)	(١٨,٧٢٨,٥١٥)
يورو	(٢,٢٥٥,٠٤٩,١٢٧)	٤٥,١٠٠,٩٨٣	٣٣,٨٢٥,٧٣٧
ليرة سورية	(١٦,٣١٧,٠٨١,٣٦٩)	٣٢٦,٣٤١,٦٢٧	٢٤٤,٧٥٦,٢٢٠
جنيه استرليني	٣,٤٩١,٧٦٠	(٦٩,٨٣٥)	(٥٢,٣٧٦)
أخرى	٢٤,٧٦٠	(٤٩٥)	(٣٧١)

٢)- مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات بتغير قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يعتبر المصرف الليرة السورية العملة الرئيسية له، ويقوم مجلس إدارة المصرف بوضع حدود لمراكز العملات، ويتم مراقبة المركز بشكل يومي ليتم التأكد من عدم تجاوز المستويات المحددة.

يقوم المصرف بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف

زيادة (١٠%) في سعر الصرف:

كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي-قطع بنيوي	٢٥,٦٧٧,٩٧٣,٦٦٠	٢,٥٦٧,٧٩٧,٣٦٦	٢,٥٦٧,٧٩٧,٣٦٦
دولار أمريكي-قطع تشغيلي	١,٠٣٨,٣٩٩,٢٦٠	١٠٣,٨٣٩,٩٢٦	٧٧,٨٧٩,٩٤٥
يورو	(٩٥٥,٤٦٣,٤٨٢)	(٩٥,٥٤٦,٣٤٨)	(٧١,٦٥٩,٧٦١)
جنيه استرليني	٤,٢٧٥,٧٩٩	٤٢٧,٥٨٠	٣٢٠,٦٨٥
فرنك سويسري	٢٤,٥١٧	٢,٤٥٢	١,٨٣٩
أخرى	٥٨٢,١٧٥	٥٨,٢١٧	٤٣,٦٦٣

زيادة (١٠%) في سعر الصرف:

٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدَلة)

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي- قطع بنيوي	٢٥,٦٧٧,٩٧٣,٦٦٠	٢,٥٦٧,٧٩٧,٣٦٦	٢,٥٦٧,٧٩٧,٣٦٦
دولار أمريكي- قطع تشغيلي	(٦,٢٨٧,٠١٦)	(٦٢٨,٧٠٢)	(٤٧١,٥٢٧)
يورو	٤٦,١٧٩,٦٤٨	٤,٦١٧,٩٦٥	٣,٤٦٣,٤٧٤
جنيه استرليني	٤,١٦٠,٩٩٦	٤١٦,١٠٠	٣١٢,٠٧٥
فرنك سويسري	٢٤,٧٦٢	٢,٤٧٦	١,٨٥٧
أخرى	٥٨١,٩٧٤	٥٨,١٩٧	٤٣,٦٤٨

نقص (١٠%) في سعر الصرف:

كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي-قطع بنيوي	٢٥,٦٧٧,٩٧٣,٦٦٠	(٢,٥٦٧,٧٩٧,٣٦٦)	(٢,٥٦٧,٧٩٧,٣٦٦)
دولار أمريكي-قطع تشغيلي	١,٠٣٨,٣٩٩,٢٦٠	(١٠٣,٨٣٩,٩٢٦)	(٧٧,٨٧٩,٩٤٥)
يورو	(٩٥٥,٤٦٣,٤٨٢)	٩٥,٥٤٦,٣٤٨	٧١,٦٥٩,٧٦١
جنيه استرليني	٤,٢٧٥,٧٩٩	(٤٢٧,٥٨٠)	(٣٢٠,٦٨٥)
فرنك سويسري	٢٤,٥١٧	(٢,٤٥٢)	(١,٨٣٩)
أخرى	٥٨٢,١٧٥	(٥٨,٢١٧)	(٤٣,٦٦٣)

نقص (١٠%) في سعر الصرف:

٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدَلة)

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي- قطع بنيوي	٢٥,٦٧٧,٩٧٣,٦٦٠	(٢,٥٦٧,٧٩٧,٣٦٦)	(٢,٥٦٧,٧٩٧,٣٦٦)
دولار أمريكي- قطع تشغيلي	(٦,٢٨٧,٠١٦)	٦٢٨,٧٠٢	٤٧١,٥٢٧
يورو	٤٦,١٧٩,٦٤٨	(٤,٦١٧,٩٦٥)	(٣,٤٦٣,٤٧٤)
جنيه استرليني	٤,١٦٠,٩٩٦	(٤١٦,١٠٠)	(٣١٢,٠٧٥)
فرنك سويسري	٢٤,٧٦٢	(٢,٤٧٦)	(١,٨٥٧)
أخرى	٥٨١,٩٧٤	(٥٨,١٩٧)	(٤٣,٦٤٨)

ج– مخاطر السيولة : تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر.

تتضمن اجراءات إدارة مخاطر السيولة ما يلي:

- تنويع مصادر التمويل
- تحليل آجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومراقبتها

يقوم المصرف بدراسة سيولة موجوداته ومطلوباته إضافة إلى أي تغيرات تحدث على موجوداته ومطلوباته بشكل يومي.

السيناريوهات المطبقة لتنفيذ اختبارات الضغط لمخاطر السيولة:

تعتمد اختبارات الجهد على تحليل سيناريوهات والتي تتضمن عوامل مخاطر تقسم إلى نوعين أساسيين الأول يعتمد سيناريوهات حدثت في الماضي، والثاني يعتمد على أحداث استثنائية ولكن محتملة قد يتأثر بها السوق بشكل عام وليس المصرف وحده.

خطة الطوارئ لمواجهة مخاطر السيولة:

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٧٤/من/ب٤ الصادر بتاريخ ١٩ أيلول ٢٠٠٤، وعلى حاجة المصرف لوضع خطة طوارئ لمواجهة أزمات السيولة تم وضع خطة الطوارئ لمواجهة مخاطر السيولة على أن لا تنخفض نسبة السيولة الصافية لكافة العملاء عن ٣٠%، ونسبة السيولة الصافية بالليرة السورية عن ٢٠% كما جاء في قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٨٨ الصادر بتاريخ ٢٢تشرين الثاني ٢٠٠٩. وتمت المصادقة على الخطة من قبل لجنة إدارة المخاطر.

وتشمل الخطة كافة الأهداف المنتظرة منها.والجهات المسؤولة عن المصادقة عليها ومراجعتها وتحديثها، بالإضافة إلى الإنذارات المبكرة لبدء أزمات السيولة والأدوار المنوطة بالجهات المسؤولة عن تطبيقها.

٢٥- التحليل القطاعي

أ. معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

يتم تنظيم المصرف لأغراض إدارية من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد.
- حسابات المؤسسات.
- الخزينة.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

للفترة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)

البيان	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	أخرى	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
إجمالي الدخل التشغيلي	٤٥,٧٣٦,٠٨٥	٢٦٨,٢٦٢,٣٦١	٣٥٠,٥٦١,٠٨٣	–	٦٦٤,٥٥٩,٥٢٩
استرداد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٩,٧٤٣,٤٢٦)	٧٥,٥٥٤,١٦٨	(٦,٢٥٠,٧٨٥)	–	٤٩,٥٥٩,٩٥٧
نتائج أعمال القطاع	٢٥,٩٩٢,٦٥٩	٣٤٣,٨١٦,٥٢٩	٣٤٤,٣١٠,٢٩٨	–	٧١٤,١١٩,٤٨٦
مصاريف غير موزعة على القطاعات	–	–	–	(٥١٢,٨٥١,٥٠٣)	(٥١٢,٨٥١,٥٠٣)
الربح قبل الضريبة	–	–	–	–	٢٠١,٢٦٧,٩٨٣
مصروف ضريبة الدخل	–	–	–	–	(١٣١,٩٩٧,٨١٩)
صافي ربح الفترة	–	–	–	–	٦٩,٢٧٠,١٦٤
مصاريف رأسمالية	–	–	–	٢,٩٦٢,٥١٥,٦٣٤	٢,٩٦٢,٥١٥,٦٣٤
استهلاكات واطفاءات	–	–	–	(٣٣,٣٣٣,٧٣١)	(٣٣,٣٣٣,٧٣١)

كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)

البيان	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	أخرى	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
موجودات القطاع	٧٧٩,١٩٨,٥٦١	٢٧,٩٩٥,٩٦٧,٨١٢	٧٩,٨٥٢,٦١١,٩٢٦	–	١٠٨,٦٢٧,٧٧٨,٢٩٩
موجودات غير موزعة على القطاعات	–	–	–	٩,٩٤٠,٩٨٩,٧٥٣	٩,٩٤٠,٩٨٩,٧٥٣
مجموع الموجودات	٧٧٩,١٩٨,٥٦١	٢٧,٩٩٥,٩٦٧,٨١٢	٧٩,٨٥٢,٦١١,٩٢٦	٩,٩٤٠,٩٨٩,٧٥٣	١١٨,٥٦٨,٧٦٨,٠٥٢
مطلوبات القطاع	(٤٩,٨٠٦,٣٨٥,٢٤١)	(٢٢,٧٣١,٦٢١,٨٩٤)	(٢٢,٩٠٣,٠١٣,١٣٠)	–	(٩٥,٤٤١,٠٢٠,٢٦٥)
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	–	–	–	(١,٧٩١,٤٧٢,٩٥٢)	(١,٧٩١,٤٧٢,٩٥٢)
مجموع المطلوبات	(٤٩,٨٠٦,٣٨٥,٢٤١)	(٢٢,٧٣١,٦٢١,٨٩٤)	(٢٢,٩٠٣,٠١٣,١٣٠)	(١,٧٩١,٤٧٢,٩٥٢)	(٩٧,٢٣٢,٤٩٣,٢١٧)

للفترة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٨ (غير مدققة)

البيان	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	أخرى	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
إجمالي الدخل التشغيلي	٣٥,٥٩٩,٧٠٧	١٤٠,٤٢١,٠٣٤	٢٩١,٥٠٣,٠٤٢	–	٤٦٧,٥٢٣,٧٨٣
استرداد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢٣,١٤٦,٨٦٦	٣٧,٠٧٠,٥٣٧	–	–	٦٠,٢١٧,٤٠٣
نتائج أعمال القطاع	٥٨,٧٤٦,٥٧٣	١٧٧,٤٩١,٥٧١	٢٩١,٥٠٣,٠٤٢	–	٥٢٧,٧٤١,١٨٦
مصاريف غير موزعة على القطاعات	–	–	–	(٥٢٣,٦٤٢,٥٨٦)	(٥٢٣,٦٤٢,٥٨٦)
الربح قبل الضريبة	–	–	–	–	٤,٠٩٨,٦٠٠
مصروف ضريبة الدخل	–	–	–	–	–
صافي ربح الفترة	–	–	–	–	٤,٠٩٨,٦٠٠
مصاريف رأسمالية	–	–	–	٤٢٥,٠١٦,١٦٩	٤٢٥,٠١٦,١٦٩
استهلاكات واطفاءات	–	–	–	(١٤,٤٠٤,٤٥٤)	(١٤,٤٠٤,٤٥٤)

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدَلة)

البيان	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	أخرى	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
موجودات القطاع	٥٩٧,٩٨٠,١٤١	٢٦,٥٩٤,٤٢٧,٤٥٠	٨٤,٣٢٢,٧٦٩,٦٢٩	–	١١١,٥١٥,١٧٧,٢٢٠
موجودات غير موزعة على القطاعات	–	–	–	٧,٢٢٨,٧٨١,٥٩٥	٧,٢٢٨,٧٨١,٥٩٥
مجموع الموجودات	٥٩٧,٩٨٠,١٤١	٢٦,٥٩٤,٤٢٧,٤٥٠	٨٤,٣٢٢,٧٦٩,٦٢٩	٧,٢٢٨,٧٨١,٥٩٥	١١٨,٧٤٣,٩٥٨,٨١٥
مطلوبات القطاع	(٤٨,٠٥٥,٩٥١,٥١٦)	(٢١,٤٦٧,١٩٦,٧٠٩)	(٢٦,٠٣٩,٧٦٤,٨٢٧)	–	(٩٥,٥٦٢,٩١٣,٠٥٢)
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	–	–	–	(١,٩١٤,٠٤١,٠٩٢)	(١,٩١٤,٠٤١,٠٩٢)
مجموع المطلوبات	(٤٨,٠٥٥,٩٥١,٥١٦)	(٢١,٤٦٧,١٩٦,٧٠٩)	(٢٦,٠٣٩,٧٦٤,٨٢٧)	(١,٩١٤,٠٤١,٠٩٢)	(٩٧,٤٧٦,٩٥٤,١٤٤)

ب. معلومات التوزيع الجغرافي:

فيما يلي توزيع إيرادات المصرف حسب القطاع الجغرافي:

كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)

	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
إجمالي الدخل التشغيلي	٣٨٣,٩٣٣,٤١٩	٢٨٠,٦٢٦,١١٠	٦٦٤,٥٥٩,٥٢٩
مصروفات رأسمالية	٢,٩٦٢,٥١٥,٦٣٤	–	٢,٩٦٢,٥١٥,٦٣٤

كما في ٣١ آذار ٢٠١٨ (غير مدققة)

	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
إجمالي الدخل التشغيلي	٣٢٤,٠٣١,٢٤٧	١٤٣,٤٩٢,٥٣٦	٤٦٧,٥٢٣,٧٨٣
مصروفات رأسمالية	٤٢٥,٠١٦,١٦٩	–	٤٢٥,٠١٦,١٦٩

٢٦- إدارة رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية راس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال مجلس النقد والتسليف.

يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الادنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة ٨% حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف (١٢% حسب لجنة بازل الدولية)، كما يراعي كافة النسب المتعلقة بالتركزات الائتمانية والتي تستخدم راس المال التنظيمي كمؤشر لتلك التركزات.

يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

يتضمن هذا البند ما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.
رأس المال الأساسي:		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	١٧٨,٢٩٣,٠٠١	١٧٨,٢٩٣,٠٠١
احتياطي خاص	١٧٨,٢٩٣,٠٠١	١٧٨,٢٩٣,٠٠١
أرباح مدورة غير محققة	٢٢,٥٦٠,٨٦٢,٧٩٥	٢٢,٥٦٠,٨٦٢,٧٩٥
ينزل منها:		
الخسارة المتراكمة المحققة	(٧,٠٣٦,٦٤٧,٤٥٩)	(٧,٠٣٦,٦٤٧,٤٥٩)
موجودات غير ملموسة	(٢٣٩,٢٥٨,٩٥٤)	(٢٢٩,٣٤٧,٦٥٤)
أصول مستملكة إلى ما بعد انتهاء الفترة المحددة قانونياً	(٥٧,٨٤٩,٣٧٨)	(٥٧,٨٤٩,٣٧٨)
صافي رأس المال الأساسي	٢٠,٨٣٣,٦٩٣,٠٠٦	٢٠,٨٤٣,٦٠٤,٣٠٦
يضاف رأس المال المساعد:		
المؤونات المكونة لقاء خسائر ائتمانية متوقعة		
للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الأولى والثانية	٥٣١,٦٦٧,١٢٠	٣٢١,٨٨٣,٤٨٢
احتياطي عام لمواجهة مخاطر التمويل	١٣٦,٢٠٣,٣٣٣	١٣٦,٢٠٣,٣٣٣
مجموع رأس المال التنظيمي (الأموال الخاصة)	٢١,٥٠١,٥٦٣,٤٥٩	٢١,٣٠١,٦٩١,١٢١
مخاطر الائتمان ومخاطر الموجودات الأخرى المرجحة بالمخاطر	٥٣,٤٢٩,٦٣٦,٢٥٢	٥٦,٥٨٦,٧٧٧,٥٣٥
مخاطر حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	٧٩٠,٥٨٨,٥٨٦	٨١٧,٤٠٧,٣٥٣
مخاطر السوق	١,٠٤٣,٢٨١,٧٥٢	٥٠,٩٤٧,٣٨١
المخاطر التشغيلية	٢,١٧٣,٨٢٠,٤٣٥	٢,١٧٣,٨٢٠,٤٣٥
مجموع الموجودات والالتزامات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	٥٧,٤٣٧,٣٢٧,٠٢٥	٥٩,٦٢٨,٩٥٢,٧٠٤
نسبة كفاية رأس المال (%)	%٣٧,٤٣	%٣٥,٧٢
نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)	%٣٦,٢٧	%٣٤,٩٦
نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين (%)	%٩٧,٦٤	%٩٨,٠١

صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٠٨٨/م ن/ب٤) تاريخ ٢٦ شباط ٢٠١٤ والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٣٦٢/م ن/ب١) تاريخ ٤ شباط ٢٠٠٨ بحيث يتم إدراج فروقات تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٢٥٣/م ن/ب٤) الصادر عام ٢٠٠٧.

٢٧- ارتباطات والتزامات محتملة (الميزانية)

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية			
كفالات دفع	٦٨,٧٣٢,٨٥٠	٦٩,٢٣٥,٥٥٠	٦٧,٨٣٨,٨٥٠
كفالات حسن تنفيذ	٢,٨٠٣,٦٨٢,٧٨٩	٢,٨٥٥,٨٤٢,٦٢٣	٣,٥١٨,٧٨٨,٩١٠
كفالات أولية	٣٠٩,٩١٥,٠٠٠	٢٣٤,٣٣٨,٠٠٠	١٥٤,٥٣٠,١٨٠
مجموع الكفالات المعطاة للزبائن	٣,١٨٢,٣٣٠,٦٣٩	٣,١٥٩,٤١٦,١٧٣	٣,٧٤١,١٥٧,٩٤٠
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	٦,٢٠٧,٤٠٥,١٨٢	٤,٩٧٥,٩٥٥,٩٢٤	٢,٥٨٧,٥١٠,٥٧٥
سقوف تسهيلات ائتمانية غير مباشرة غير مستغلة	٩٩٢,٨٣٢,٥٣٩	١,٠٥٧,٩٩٨,٤١٣	٣٨٣,٠٢٦,٥٦٩
الارتباطات والالتزامات الممنوحة للزبائن	١٠,٣٨٢,٥٦٨,٣٦٠	٩,١٩٣,٣٧٠,٥١٠	٦,٧١١,٦٩٥,٠٨٤
كفالات معطاة لجهات أخرى	٤,٣٦٠,٠٠٠	٤,٣٦٠,٠٠٠	٤,٣٦٠,٠٠٠
	١٠,٣٨٦,٩٢٨,٣٦٠	٩,١٩٧,٧٣٠,٥١٠	٦,٧١٦,٠٥٥,٠٨٤

ب- التزامات تعاقدية

لا يوجد لدى المصرف التزامات تعاقدية لعامي ٢٠١٩ و٢٠١٨.

٢٨- الدعاوى القضائية

نظراً لطبيعة الأعمال يعتبر التقاضي شائع في القطاع المصرفي، لدى البنك سياسات وإجراءات أنشئت للتعامل مع مثل هذه الدعاوى القضائية، حيث أن إدارة البنك تقوم باتخاذ كل مايلزم لتحصيل أموال البنك. لذلك يكون اللجوء إلى القضاء ضرورة تستدعيها بعض الحالات التي استنفذت فيها إجراءات التوصل إلى حل تفاوضي، وعليه فإن البنك أقام العديد من الدعاوى القضائية على بعض المدينين بهدف تحصيل الديون المتعثرة. من جهة أخرى قام بعض المدينين برفع دعاوى تخاصم أخرى لأسباب مختلفة.

في كلا الحالتين فإن لدى البنك مجموعة من الإجراءات التي يتم إتباعها لتقييم تلك القضايا، يقوم البنك بطلب استشارة فنية وقانونية حول وضع الدعاوى القضائية، وإذا وجد توقع لخسارة يمكن تحديد قيمتها، يقوم البنك بالتعديلات اللازمة لتعكس الآثار السلبية للدعاوى القضائية على مركزه المالي.

بتاريخ المعلومات المالية المرحلية الموجزة الحالية يوجد قضايا مازالت منظورة أمام القضاء ولم تفصل بأحكام نهائية وعليه قام البنك بتشكيل مخصصات مناسبة لمواجهة هذه القضايا بتاريخ ١٩ تموز ٢٠١٧ تم تسوية أحد القضايا العالقة.